الموسم الثاني
للانصات المركزي

الرئيس مام جلال و "فاتيكان الشيعة"

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الثلاثاء
2023/04/25
No. : 7786

عدم الالتزام بالاتفاقيات

سبب المشاكل

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- تهنئة العيد..دعوة الاطراف السياسية في الاقليم للتحلي بالروح الوطنية
- ضرورة اتخاذ خطوات فعلية لدعم وانصاف الايزيديين
- سنكون عونا للاعلام المهني والأصوات الحرة
- واشنطن: سنواصل دعم حرية الصحافة في كوردستان
- من واجب الحكومة أن تكون خدماتها في مستوى تضحيات قلعة دزه
- مشاريع علمية وثقافية لمؤسسة الرئيس جلال طالباني
- شالاو علي عسكري: عدم التزام الديمقراطي بالاتفاقيات هو سبب المشاكل
- الاتحاد الوطني..سعي مستمر لاعادة الرواتب المدخرة الى الموظفين
- استمرار صرف رواتب المتقاعدين في السليمانية وتوقفها في اربيل ودهوك
- اعتداءات بلكانه ..العدالة العراقية أمام مسؤولية كبيرة
- مستشارو ومساعدو رئيس الكابينة يقيدون صلاحية الوزراء
- HDP: الهجمات علينا زادت بمساعدة طرف سياسي في الاقليم
- استمرار الدعم الامريكي للعراق ضمن اتفاق الإطار الاستراتيجي
- بلينكن يثمن جهود السوداني في الاتفاق مع الاقليم وإدارة الإيرادات النفطية
- السوداني :ليس لدينا خلافات في ائتلاف إدارة الدولة والاتفاق مع الاقليم مهم

قضايا كردستانية

- سوران علي : الصحافة الكردية حبيسة قوقعتها
- رفيق إبراهيم: هولير وحسابات الربح والخسارة من اتفاقية النفط مع بغداد

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- أحمد عدنان الميالي: حكومة السوداني ومخاطر عدم الاستقرار السياسي في العراق
- مهيار كاظم: صعود الفاتيكان الشيعي في العراق
- محمد شيخ عثمان: الرئيس مام جلال و "فاتيكان الشيعة"

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- د.محمد نور الدين: تركيا.. معركة «على حدّ السكين»
- حسني محلي: انتخابات تركيا.. "أنا علوي"!

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- الحاجة للوحدة في عالم يشهد تهديدات خطيرة للنظام الدولي
- معارك السودان.. 4 سيناريوهات و النتائج
- بيان الرئيس الامريكي جو بايدن حول الوضع في السودان

العدد: 7786... 25-04-2023

تهنئة العيد..دعوة الاطراف السياسية في الاقليم للتحلي بالروح الوطنية

وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٣/٤/٢٠ برقية تهنئة بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، فيما يأتي نص البرقية:

بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، أتقدم بأزكى التهاني والتبريكات الى المسلمين في كوردستان والعراق، آملا قضاء أيام العيد بالأفراح والمسرات.

كما أدعو الباري عز وجل أن يكون العيد السعيد مبعثا للأمان والرفاهية لكوردستاننا، وأن نخطو جميعا نحو مستقبل أكثر ازدهارا.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

نأمل أن يكون هذا العيد مبعثا لانقشاع غيوم الويلات والمآسي

وهنأ المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني المسلمين بحلول عيد الفطر المبارك، فيما يأتي نص التهنئة:

بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، نتقدم بأحر التهاني الى المسلمين كافة في كوردستان والعراق والعالم.

نأمل أن يكون هذا العيد مبعثا للخير والسعادة، والانقشاع التام لغيوم الويلات والمآسي عن المنطقة، وضمان مستقبل زاخر بالسعادة لشعبنا.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

فرصة ذهبية لتعزيز روح التسامح والتعايش

من جهته وجه قوباد طالباني نائب رئيس حكومة قاليم كوردستان الخميس ٢٠٢٣/٤/٢٠ برقية تهنئة بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك.

وقال قوباد طالباني برقيته: اهنئ من القلب جميع المسلمين في العالم وكوردستان بشكل خاص بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك.

واضاف: هذه المناسبة التي لها ابعاد دينية في نفس الوقت هي جزء من الثقافة والثرات الكوردي وفرصة ذهبية لتعزيز روح التسامح والصفح وابداء المحبة والفرح وترسيخ اسس التعايش في نفس الوقت.

وقال: آمل ان يعاد العيد علينا في كل عام بالفرح والسرور وقبول طاعات وصيام الجميع.

ضرورة تجاوز مرحلة الخلافات السياسية

وجهت الدكتورة ريواز فايق رئيسة برلمان كوردستان برقية تهنئة بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك.

وقالت الدكتورة ريواز فايق خلال برقيتها:

بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك نتقدم باحر واجمل التهاني الى كافة المواطنين، ندعو الله العظيم ان يتقبل صيام وعبادة كافة المسلمين وان ينعم بالامن والسلم على بلدنا.

في هذا العيد المبارك ندعو كافة الاطراف السياسية في الاقليم ان تتحلى بالروح الوطنية وان تنبذ كافة الخلافات السياسية، وان يضعوا نصب أعينهم سبل تنمية الكيان السياسي لاقليم كوردستان، والذي يعد اسمى مصالح شعب كوردستان، فمجرد الدعوة الى المصالحة الوطنية بدون العمل لن يحفظه من المخاطر المحدقة به، وذلك يحتاج الى ارادة سياسية قوية وايثار والابتعاد عن الغاء الاخروتغليب المصالح العامة على الحزبية منها والخاصة، وكل هذا وذاك يضعنا جميعا امام مسوولية قبالة الله وقبالة شعبنا، وهما يراقبان وينظران افعالنا ومواقفنا جميعا.

في هذه الذكرى العطرة ومن اجل تعزيزالامن النفسي لكافة الكوردستانيين وانعاش السوق وسوق العمل وكد المواطنين وتوفير بيئة مؤاتية لاتخاذ القرارات والخطوات الايجابية باتجاه تحسين مستوى عيش المواطنين كافة، ارى من الضروري ان ادعو كافة مسؤولي المؤسسات الرسمية والدستورية والسياسية الادارية الى الابتعاد عن الادلاء باية تصريحات متشددة او سلبية، وان يتحملوا ما ينوبهم من المسؤولية لتوفير اجواء ايجابية.

كما ادعو في هذه المناسبة السعيدة ان لا نفوت هذه الفرصة السانحة بان نسلك الطرق القانونية الملائمة للافراج عن اولئك المعتقلين الذين لم يقترفوا اية جريمة او اقترفوا جريمة خفيفة او تلك التي لها ابعاد سياسية، لكي لا يظل ذووهم في انتظارهم ويكون الافراج عنهم هديتهم في هذا العيد، ومن اجل تجسيد حقيقي لمبادىء حقوق الانسان وتلك الحرية والديمقراطية التي يناضل شعبنا في سبيلها منذ سنوات.

د.ريواز فائق

رئيس البرلمان

ضرورة اتخاذ خطوات فعلية لدعم وانصاف الايزيديين

شنكال وسهل نينوى تعرضوا لمخطط اقليمي مشترك مع الخونة المحليين

وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٤/١٩ برقية تهنئة الى الايزيديين بمناسبة حول عيد رأس السنة الايزيدية، فيما يأتي نص البرقية:

ابارك عيد رأس السنة الايزيدية (جارشمبا سور) على الاخوات والاخوة الايزيديين واتمنى ان يقضوا هذا العيد في اجواء من الفرح والسرور والهناء.

الايزيديين في الماضي واجهوا عنفاً ومآس عدة وقدموا تضحيات كبيرة، لكن مع الاسف الجهود الرامية الى تعويضهم واعمار مسقط رأسهم لحد الآن لم تخرج عن اطار الشعارات ولم تتخذ اي خطوات فعلية في هذا الصدد.

الاتحاد الوطني الكوردستاني كان داعماً مستمراً للايزيديين ويدعم اي خطوة من اجل بناء مستقبل اكثر اشراقاً لهم وحماية حياتهم لكي لايتعرضوا مرة اخرى الى اية مخاطر، كما علينا جميعاً التعامل بروح المسؤولية مع ذلك المكون الاصيل لكوردستان وعدم اللعب بمصيرهم وحياتهم من اجل المصالح الحزبية والسياسية.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

ضرورة اعادة الحقوق المسلوبة للايزيديين

ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني برقية تهنئة الى الايزيديين بمناسبة حلول عيد رأس السنة الايزيدية.

وقال المكتب السياسي في برقيته: بمناسبة حلول عيد رأس الايزيدية (جارشمبا سور) نتقدم باحر التهاني والتبريكات الى جميع الاخوات والاخوة الايزيديين في كوردستان والعراق والعالم.

واضاف المكتب السياسي: لعب الايزيديين دوراً كبيراً في جميع محافل الحياة في كوردستان والنضال السياسي ضد الاعداء والمحتلين واستشهد العديد من قادتهم في صفوف الاتحاد الوطني الكوردستاني والثورة الجديدة بيد الخونة، ويجب علينا ازالة آثار الآلام والمآسي الكثيرة التي تعرضوا لها في آب ٢٠١٤ بمخطط مشترك اقليمي والخونة المحليين في شنكال والمناطق الاخرى في سهل نينوى.

وتابع المكتب السياسي: بهذه المناسبة نجدد التاكيد على دعم ومساندة اي جهود لاعادة الحقوق المسلوبة للايزيديين واعادة النازحين الى مناطقهم الاصلية لكي لايتم استخدامهم لمصلحة طرف معين.

واوضح: في الختام نتمنى تعريف جرائم الابادة الجماعية التي اقترفت ضد الايزيديين على مستوى العالم من قبل المنظمات الدولية كما تم تعريف تلك الجرائم في ١٢ دولة، وتعويض المتضررين وعوائل الشهداء من الناحيتين المادية والمعنوية.

كوردستان تفتخر بجميع مكوناتها

وجه قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان برقية تهنئة الى الايزيديين بمناسبة حلول عيد رأس السنة الايزيدية.

وقال قوباد طالباني في برقيته: بمناسبة حلول عيد رأس الايزيدية (جارشمبا سور) اتقدم باحر التهاني والتبريكات الى الكورد الايزيديين، واتمنى لهم قضاء عيد سعيد وسنة مليئة بالسلام والاستقرار.

واوضح قوباد طالباني: ان الايزيديين مكون اصيل من مكونات كوردستان، ورغم انهم تعرضوا الى على مر التاريخ الى محن ومآس كثيرة وكبيرة، الا انهم اصروا على حماية هويتهم ودينهم وكورديتهم.

واضاف نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان: كوردستان تفتخر بجميع مكوناتها، ويجب علينا جميعاً العمل معاً على تقوية ثقافة التعايش المتجذرة اصلاً في تاريخنا.

يجب تكثيف المساعي لمعرفة مصير المفقودين الإيزديين

الى ذلك دعت مؤسسة الرئيس العراقي جلال طالباني، الأربعاء، حكومتي المركز والإقليم إلى السعي بشكل حثيث لمعرفة مصير المفقودين الإيزديين بمساعدة المجتمع الدولي.

وقال رئيس المؤسسة محمد صابر في بيان هنأ فيه الإيزديين بحلول عيد الأربعاء الأحمر "نواصل العمل وفق نهج ورؤى الرئيس مام جلال في تعزيز التعايش لتحقيق السلام والتعايش المذهبي في كوردستان والعراق وترسيخ روح الوئام وتقبل الآخر".

وأضاف أن "الكثير من أخواتنا وإخوتنا الإيزديين استشهدوا نتيجة الغزو الداعشي والإبادة الجماعية التي تعرض لها المجتمع الإيزدي على أرض أجدادهم، وسيق البعض منهم لاسيما النساء والبنات والأطفال إلى السبي والاسترقاق والبيع في أسواق الموصل والرقة على غرار ما كان يحصل في العصور المتخلفة، وهو بحد ذاته ظلم وتعسف كبيرين لحقا بأبناء المكون في العصر الحديث".

وأضاف أيضا "نطالب حكومتي المركز والإقليم بالسعي حثيثا وراء معرفة مصير المفقودين الإيزديين من النساء والبنات والأطفال"، داعيا "المجتمع الدولي للمساهمة في حماية الإيزديين عبر إعادة أخواتنا وإخواتنا لمناطقهم الأصلية".

سنكون عونا للاعلام المهني والأصوات الحرة

بعض مناطق كوردستان أصبحت مرتعا لإسكات وسجن الأصوات الحرة

هنأ بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم السبت ٢٠٢٣/٤/٢٢ صحفيي كوردستان، بمناسبة يوم الصحافة الكوردية وصدور أول صحيفة كوردية في ١٨٩٨/٤/٢٢، وذلك في بيان هذا نصه:

أتقدم بالتهنئة الى صحفيي كوردستان، بمناسبة يوم الصحافة الكوردية، آملا لهم الاستمرار والنجاح.

من المسلم به أن الصحافة الحرة وتأمين فضاء حرية التعبير، ركيزة أساسية ومهمة من ركائز الديمقراطية ومؤشر على إزدهار وتطور البلد، ولكن ما يدعو للأسف أن بعض مناطق كوردستان ليس فقط لم تشهد تطورا من هذه الجانب خلال السنوات الماضية، بل أصبحت أيضا مرتعا لإسكات وسجن الأصوات الحرة، حيث يتم اختلاق التهم الباطلة للصحفيين وتقدم صورة سلبية للاقليم الى المجتمع الدولي.

نحن نؤمن إيمانا راسخا بالصحافة الحرة والصحفي الجريء، ولم نعتبر أنفسنا أبدا فوق الانتقاد، كما ندعم أي جهد لتحديد أخطائنا وإرشادنا الى طريق الصواب، وسنمضي على اعتقادنا الثابت هذا وسنكون عونا وسندا للاعلام المهني وجميع الأصوات الجريئة والحرة.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٣/٤/٢٢

نجدد رفضنا للتضييق على حرية الصحفيين

في الذكرى الـ ١٢٥ لتأسيس الصحافة الكوردية، نتقدم بأجمل التهاني والتبريكات الى الصحفيين والاعلاميين الكوردستانيين كافة.

من مطلق إيماننا بالمبدأ الراسخ (الخبز والحرية) والدعم المتواصل من التراث التحرري للرئيس مام جلال، لحرية الصحافة والصحفيين، سنستمر في دعم ومساندة الصحفيين الناطقين بالحق، ونجدد دعمنا للصحفيين الذين تم تضييق فضاء الحرية وحق الانتقاد عليهم، بسبب إبداء الرأي ونشر الأقوال والأخبار الصادقة، والذين يتم الزج بهم في السجون عن طريق تلفيق التهم الباطلة وفتح ملفات وهمية، كما نطالب بالإفراج الفوري عنهم، ولاسيما أن هذه الملفات الملفقة قدمت وتقدم صورة سيئة للاقليم لدى المراكز الدولية والعالم الحر.

كما نجدد التاكيد في هذه المناسبة، لجميع صحفيي كوردستان، أننا نرفض تماما سياسة التضييق التي تمارس الآن في منطقة معينة، ضد الأصوات الناطقة بالحق والمحتجة على نمط إدارة اقليمنا.

تحية الى أرواح الصحفيين الذين ضحوا بحياتهم في سبيل نشر الاخبار والمعلومات والكلمة الحقة..

تحية الى الصحفيين الذين لا يكلون في إيصال الحقائق كما هي..

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٣/٤/٢٢

إعلام الاتحاد الوطني للصحفيين: مبارك عليكم العيدين

وتقدم مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، بالتهنئة الى جميع الصحفيين والاعلاميين، وخاصة الكوادر الصحفية والاعلامية للاتحاد الوطني الكوردستاني، بحلول عيد الفطر المبارك ويوم الصحافة الكوردية الذي يصادف اليوم ٤/٢٢.

وجاء في برقية تهنئة لمكتب الاعلام: «عيد فطر مبارك لجميع الأخوات والاخوة الصحفيين، وخاصة اعلاميي الاتحاد الوطني الكوردستاني».

وأضاف: «نأمل أن يكون هذا العيد عيد فرح وسرور للصحفيين والاعلاميين كافة، ولاسيما أن عيد هذا العام يتزامن مع عيد الصحافة الكوردية».

واشنطن: سنواصل دعم حرية الصحافة في كوردستان

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لحرية الصحافة والتغطية المهنية للأخبار في اقليم كوردستان.

وفي بيان له بمناسبة يوم الصحافة الكوردية والذكرى الـ١٢٥ لصدور أول صحيفة باللغة الكوردية باسم (كوردستان) في القاهرة، قالت القنصلية الأمريكية العامة في أربيل: «اليوم هو يوم الصحافة الكوردية، وهو مناسبة لتقدير الدور المهم والأساسي الذي يؤديه الاعلام في أي سلطة ديمقراطية».

واستشهدت القنصلية بمقولة للرئيس الأمريكي جو بايدن، ومفاده «العمل الصحفي الحر والمستقل ضروري الآن أكثر من أي وقت آخر»، مضيفة: «سنواصل دعم حرية الصحافة والتغطية الحرة والمستقلة والمهنية للأخبار والوصول الى المعلومات في اقليم كوردستان».

وختمت القنصلية الأمريكية بيانها قائلة: «نقدر الصحفيين الذين يواصلون نقل الأخبار القيمة الى مواطني اقليم كوردستان، ويواجهون مخاطر كبيرة في هذا السبيل».

من واجب الحكومة أن تكون خدماتها في مستوى تضحيات قلعة دزه

صادف يوم الاثنين ٢٠٢٣/٤/٢٤ ، الذكرى الـ٤٩ لقصف مدينة قلعة دزة باسلحة «النابالم» المحظورة دوليا، ما اسفر عن سقوط شهداء وجرحى من المدنيين.

وقامت الطائرات الحربية التابعة للنظام البعثي المجرم في مثل هذا اليوم عام ١٩٧٤، بقصف المدينة، في الساعة ٩:٤٥ صباحا بأسلحة (النابالم) المحظورة دوليا، اذ استهدفت مواقع واماكن مدنية واماكن اقامة طلبة جامعة السليمانية الذين انتقلوا الى هناك إبان الثورة، ورئاسة الجامعة، وجزءا من مستشفى قلعة دزة ومبنى قائممقامية المدينة والدوائر والمدارس وحوالي ٢٧ منزلا و٤٠ محلا تجاريا للمواطنين.

وكانت حصيلة الهجوم الوحشي، استشهاد ١٦٣ مواطنا بضمنهم ٩ طلاب واصابة ٣٠٠ اخرين بجروح، معظمهم كانوا من النساء والاطفال والشيوخ بالاضافة الى مجموعة من الطلبة والتدريسيين المتواجدين في المدينة.

وتزامنت ذكرى قصف قلعة دزة مع انتفاضة المدينة في ١٩٨٢/٤/٢٤، ضد النظام البعثي البائد، الذي قمع الانتفاضة باطلاق الرصاص الحي على المواطنين ما اسفر عن استشهاد امرأتين واصابة العشرات بجروح متباينة، اضافة الى زج المئات في السجون.

الاتحاد الوطني سيكون وفيا لإخلاصكم

وأصدر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٣/٤/٢٤ بيانا في الذكرى الـ٤٩ لقصف مدينة قلعة دزه وسقوط عدد من الشهداء بين المدنيين وطلبة جامعة السليمانية هناك.وفيما يأتي نص البيان:

نستذكر باعتزاز الذكرى الـ٤٩ لشهداء قصف قلعة دزه وجامعة السليمانية، وننحني لقلعة دزه المناضلين الذين هم مثال للتضحية والفداء في سبيل رفعة وشموخ كوردستان.

إن قلعة دزه وأهلها الأبطال، كانوا رمزا للنضال ومقارعة الظلم والاضطهاد في تاريخ نضال الشعب الكوردي، وحموا كوردستان بدمائهم، لذا فمن واجب الحكومة أن تكون خدماتها في مستوى تضحياتهم وعطائهم.

سلام الى أرواح شهداء تلك الكارثة، وتحية الصمود لذويهم الأماجد.

الاتحاد الوطني الكوردستاني لن ينسى أبدا نضالكم وتضحياتكم وسيكون وفيا لإخلاصكم وتفانيكم.

الخلود للشهداء والرفعة والشموخ للكورد وكوردستان.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

قلعة دزه ظلت صامدة رغم الدمار الهائل

وأكدت مؤسسة الرئيس العراقي جلال طالباني، الاثنين، أن مدينة قلعة دزه ظلت صامدة رغم القصف الوحشي الذي تعرضت له على أيدي النظلم السابق قبل ٤٩ عاما .

وقالت في بيان إن "٤٩ عاما مرّ على قصف قلعة دزه وجامعة السليمانية في تلك المدينة الصامدة، فالنظام البعثي أقدم في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٧٤ على قصفهما بوحشية وبقنابل النابالم دون اكتراث للمدنيين العزّل".

وأضافت أن "جيش البعث قتل المئات من الناس والطلبة عبر قصف المدينة بعيدا عن الإنسانية ودمر قسما كبيرا من بناها التحتية والفوقية"، مؤكدة أن "قلعة دزه الأبية ظلت صامدة رغم الدمار الهائل ووقفت في وجه ظلم الاحتلال البعثي الفاشي ولم تحد عن طريق النضال القومي ونهج النضال الحديث".

وتابعت "نتوجه في هذا اليوم بالرحمة والوفاء والتقدير لأرواح شهداء كارثة قصف قلعة دزه وسائل شهداء كوردستان".

*المسرى، PUKmedia

مشاريع علمية وثقافية لمؤسسة الرئيس جلال طالباني

زار قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان الاربعاء ١٩ نيسان ٢٠٢٣ مؤسسة الرئيس جلال طالباني في السليمانية، وكان في استقباله الدكتور محمد صابر رئيس المؤسسة وعدد من اعضاء الهيئة التاسيسية.

وجرى خلال اجتماع الذي حضره أعضاء الهيئة التأسيسية، بحث سبل تطوير اعمال المؤسسة والخطة المستقبلية لها، حيث تعهد قوباد طالباني وهو عضو الهيئة التأسيسية لمؤسسة الرئيس جلال طالباني بتقديم الدعم والمساندة لانجاح برنامج ومشاريع المؤسسة بما يخدم المجتمع الكوردستاني والعراقي.

من جانبه عرض الدكتور السفير محمد صابر تفاصيل العمل والمشاريع التي انجزت خلال الفترات السابقة المتمثلة بإنجاز مجموعة من المشاريع العلمية والثقافية، اضافة الى مشاريعٍ في مجال تطوير التعليم العالي الذي سوف ينفذ من قبل مؤسسة الرئيس جلال طالباني في اقليم كوردستان والعراق.

شالاو علي عسكري:

عدم التزام الديمقراطي بالاتفاقيات هو سبب المشاكل

عين رئيس الوزراء مستشارين وأعطاهم صلاحيات أكثر من صلاحيات الوزراء

أكد شالاو علي عسكري، العضو العامل في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاحد ٢٠٢٣/٤/٢٣، أن وضع الحكم في اقليم كوردستان معقد وسيئ، حيث يغلب التنافر على التوافق، قائلا: «الاتحاد الوطني ضحى بآلاف الشهداء في سبيل إنشاء كيان كوردستاني موحد، وليس كيانين أو ثلاثة».

وفي مقابلة مع فضائية (روداو)، قال شالاو علي عسكري: «في بدايات تشكيل الكابينة التاسعة لحكومة الاقليم، عين رئيس الوزراء مستشارين وأعطاهم صلاحيات أكثر من صلاحيات الوزراء، وهذا يعد بحد ذاته تشكيل حكومة ظل داخل الحكومة».

اتفاقيات تشكيل الحكومة لم تنفذ

وأوضح العضو العامل في المكتب السياسي، أن «جوهر الخلاف بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي هو عدم تنفيذ الاتفاقيات السياسية لتشكيل حكومة ائتلافية»، مشيرا الى أن العلاقات ليست على ما يرام بين فريقي الحزبين في الحكومة، معتبرا الحزب الديمقراطي هو السبب في ذلك، حيث قال: «الحزب الديمقراطي لم يلتزم ببنود اتفاق تشكيل الحكومة، وكذلك الاتفاقات التي أبرمت بين المكتبين السياسيين للحزبين».

الرئيس مام جلال كان يعمل على حل الخلافات

وأضاف شالاو علي عسكري، الذي كان عضوا في لجنة التفاوض مع الحزب الديمقراطي، أنه عتب على مسعود بارزاني، «حيث لم يستطع أداء الدور المنتظر منه، وملء الفراغ الذي تركه الرئيس مام جلال، الذي كان دوما يعمل على رأب الصدع وحل الخلافات والمشكلات، لكن بارزاني اختار المقاطعة وكان بإمكانه أداء دور الجامع لكل الأطراف، لكنه للأسف لم يفعل ذلك».

وشدد على أن التباعد والتنافر هو الغالب على التقارب والاتفاق، في المرحلة الحالية.

وشدد قائلا:لو توفى الرئيس مسعود برزاني قبل الرئيس مام جلال لكان الامر مختلفا جدا فاهتمام ومراعاة الرئيس مام جلال للبارتي كان سيكون مضاعفا لاهتمامه بالاتحاد الوطني ولم يكن يسمح بوجود مثل هذه الازمات .

PUKmedia

مستشارو ومساعدي رئيس الكابينة يقيدون صلاحية الوزراء

تواجه الكابينة التاسعة لحكومة الاقليم برئاسة مسرور بارزاني مشكلة أخرى تتمثل باحتكار سلطة الوزارات عبر المستشارين ومساعديي مكتبه، حيث عين رئيس حكومة الاقليم ٥ مساعدين ومستشارين لاغلب الوزرات وأعطاهم صلاحيات أكثر من صلاحيات الوزراء، ويقول وزير سابق في حكومة الاقليم: « لايوجد قانون يمنح سلطة الوزير للمستشار».

وفي مقابلة مع فضائية (روداو)، قال شالاو علي عسكري العضو العامل في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني: « في بدايات تشكيل الكابينة التاسعة لحكومة الاقليم، عين رئيس الوزراء مستشارين وأعطاهم صلاحيات أكثر من صلاحيات الوزراء، وهذا يعد بحد ذاته تشكيل حكومة ظل داخل الحكومة».

ليس للمستشار صلاحية القرار

لايوجد أي قانون يسمح لمستشاري رئيس الحكومة والوزراء إصدار القرار وممارسة صلاحية الوزير، وما يجري الان في اقليم كوردستان يخالف المباديء القانونية.

يقول محمد حاج صالح الوزير السابق لشؤون الشهداء والمؤنفلين في تصريح لـ(PUKMEDIA) حول هذه القضية: « لايوجد أي قانون يمسح لمستشاري رئيس الحكومة والوزراء إصدار القرار وممارسة صلاحية الوزير، وما يجري الان في اقليم كوردستان يخالف المباديء القانونية، فالمستشار يقدم الاستشارة ومهامه لايتعدى ذلك».

« على الوزراء توصية المستشارين في مجال معين، كما يمكن للمستشارين تقديم الاستشارة للوزراء، لكن الذي

يجري الان في الكابينة الحالية لاقليم كوردستان يتنافى والاصول القانونية والادارية، فقد اعطيت رئيس الحكومة صلاحيات واسعة للمستشارين وهذا ما يخالف القانون» يقول محمود حاج صالح.

تكتلات الحكومة الامنية

ان الكابينة الحالية الناتجة عن التكتلات الامنية أتت من التجربة السيئة للسلطة الموجودة في اقليم كوردستان.

يقول الدكتور أحمد ميره الاستاذ الجامعي والمراقب السياسي في تصريح لموقع (PUKMEDIA) حول المشكلة: « انما يجري الان في اقليم كوردستان ليست فقط ازمة سياسية، بل تعدى المشكلة الى خلق الازمة الاجتماعية إضافة الى المشكلات الاقتصادية، إن وجود الاحداث والمشكلات المتراكمة والمتنوعة في الاقليم هي نتيجة وجود التكتلات الامنية الناتجة من التجربة السيئة للسلطة الموجودة في اقليم كوردستان».

« مقارنة بمثيلاتها السابقة فإن الكابينة الحالية هي اسوء واقبح كابينة والمليئة بالمشكلات، وتأتي هذه المشكلة من رأس هرم الكابينة المتمثلة برئيسها الذي كان يمكن ان ينجز مهامه بنظرة معتدلة وأجندة صائبة وكان يمكن ان يقوم بوضع خطة لتقديم الخدمات للمواطنين» يقول الدكتور أحمد ميره.

التفرد أوقع الاقليم في خطر

الكابينة الجديدة في اقليم كوردستان تتألف من رئيس الحكومة ونائب الرئيس وديوان المجلس الوزراء و١٩ وزراة و٥ دوائر و٣ هيئة ومجلس وأكاديمية ومكتب لتنسيق التوصيات الدولية، وإن ٩ وزارات يديرها الديمقراطي ووزراءها من الحزب الديمقراطي.

يقول احمد ميره: « أراد مواطنوا إقليم كوردستان بعد الحرب الداخلية السير باتجاه حكومة واحدة وموحدة، لكن هذه القضية تراجعت ونحن الان أمام حكومة غير سليمة سببها الشروع بالاستفتاء وما يسمى بالاقتصاد المستقل وتجزئة بيت الحكومة، وهناك خطر حتى على كيان الاقليم».

« ان الكابينة الحالية هي كابينة أمنية استخباراتية وان تجربة الكابينة الاستخباراتية أثبتت فشلها في العالم حيث تفرز هذا النوع من الحكومات الخطر على الامن المواطن وتقيد حرية التعبير ومزاولة الممارسة الحزبية والسياسية» يقول الدكتور أحمد ميره.

وقد اعطت برلمان اقليم كوردستان في ١٠تموز ٢٠١٩ الثقة بالكابينة التاسعة برئاسة مسرور بارزاني مرشح الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وانتخب قوباد طالباني مرشح الاتحاد الوطني الكوردستاني نائبا لرئيس مجلس الوزراء وقد اعطيت للديمقراطي ٩ وزارات وعقب البدء بمهامه عين مسرور بارزاني مستشارين ومساعدين للوزارات التي وزرائهم ليسوا من الديمقراطي واعطتهم صلاحيات مطلقة وحدد صلاحية الوزراء وهذا مما ادى الى انشاء «حكومة داخل حكومة» من قبل مسرور بارزاني وخلق الصعوبات والمشكلات للوزارات.

PUKmedia

الاتحاد الوطني..سعي مستمر لاعادة الرواتب المدخرة الى الموظفين

يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني من اجل اعادة الرواتب المدخرة الى الموظفين، حيث طرح هذا الامر في مجلس النواب عن طريق نوابه لتثبيت ذلك الامر في الموازنة الاتحادية.

كما عمل في برلمان كوردستان وبكل جهد من اجل اعادة الرواتب المدخرة، وقدم مشروعاً متكاملا لهذا الامر لكم مع الاسف لم تتخذ حكومة اقليم كوردستان اي خطوة في هذا الاتجاه.

قدمنا مشروعاً متكاملاً

يقول لقمان وردي نائب رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان لـPUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يسعى لاعادة الرواتب المدخرة وقدم مشروع قانون متكامل لاعادة الرواتب المدخرة الى الموظفين.

واضاف: طلبنا في مشروع القانون ان تقوم حكومة اقليم كوردستان باستخدام قروض الادخار لتسديد اجور الكهرباء والضرائب المتراكمة على المواطنين واعادة باقي الادخار الى الموظفين على مراحل.

العمل على اعادة الرواتب

يقول لقمان وردي: ان كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني تعمل في برلمان كوردستان على اعادة الرواتب المدخرة للموظفين وخاصة عند تقديم حكومة اقليم كوردستان لموازنتها الى البرلمان.

واضاف: عندما تصل الموازنة الى برلمان كوردستان سنعرف حجم واردات ومصاريف الحكومة ومن ثم سنقرر كيف ستتم اعادة مبالغ الرواتب المدخرة.

سعي متواصل في بغداد ايضاً

يقوا الدكتور بريار رشيد النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: ان موضوع ادخار رواتب الموظفين امر مرفوض من قبل الاتحاد الوطني وهذا القرار اتخذ من قبل حكومة اقليم كوردستان لمعالجة العجز الحاصل في توفير مبالغ الرواتب.

واضاف: نطالب رئاسة مجلس النوب بتوجيه كل من اللجنة المالية ولجنة التخطيط الستراتيجي لاضافة هذا الموضوع كفقرة في الموازنة لاعادة تلك الاموال الى الموظفين.

لايجوز استخدام رواتب الموظفين كورقة ضغط

يقول النائب ريار رشيد: لايجوز استخدام رواتب الموظفين كورقة ضغط من اي جهة ضد اخرى لان قوت المواطنين خط احمر.

واضاف: نطالب باضافة فقرة الى المادة ١٣ تنص على انه في حالة عدم التزام اي الحكومتين بنص الاتفاق فيتم اللجوء الى اجراءات اخرى عدا قطع رواتب الموظفين.

نستطيع اعادة الرواتب المدخرة عن طريق بعض الاجراءات

يقول الرئيس السابق للجنة المالية في برلمان كوردستان علي حمه صالح: ان الرواتب المدخرة للموظفين تعاد بطرق عديدة اهمها تخصيص موازنة خاصة لتلك العملية.

واضاف حمه صالح: يجب تخصيص اموال لتلك العملية اذا استطعنا رفع حصة اقليم كوردستان من الموازنة من ١٢٫٦٧ الى ١٤٪. تحويل قوات البيشمركة الى ملاك قوات وزارة الدفاع. بالاضافة الى تحويل الموظفين في المناطق الواقعة خارج ادارة اقليم كوردستان الى ملاك الحكومة الاتحادية.

حجم مبالغ الرواتب المدخرة

هذا وقامت حكومة اقليم كوردستان بتنفيذ نظام اقتطاع الرواتب بعد العجز الذي حصل في موازنتها في العام ٢٠١٤، وقطعت نحو ١٢ مليار دولار من رواتب اكثر من مليون و٢٥٥ الف موظف على مدى تلك السنوات لغاية العام ٢٠٢٢ .

PUKmedia

استمرار صرف رواتب المتقاعدين في السليمانية وتوقفها في اربيل ودهوك

نفى مدير البنك المركزي لاقليم كوردستان في السليمانية يوم الخميس٢٠٢٣/٤/٢٠ وجود اي اوامر بايقاف صرف رواتب متقاعدي ثورة ايلول في السليمانية.وقال ماكوان جميل مدير البنك المركزي لاقليم كوردستان في السليمانية خلال تصريح متلفز: الاخبار التي تتحدث عن ايقاف صرف رواتب متقاعدي ثورة ايلول عارية عن الصحة، مؤكدا ان المصارف لاتميز بين اي من مناضلي الاحزاب.

ووفقا لجدول توزيع الرواتب يجب ان تتسلم شريحة المتقاعدين العسكريين رواتبهم لشهر آذار، لكن في اربيل ودهوك تم ايقاف صرف رواتب المتقاعدين من بيشمركة الاتحاد الوطني الكوردستاني، والقوات الامنية منعتهم من الوصول الى المصارف لاستلام رواتبهم.

رئيسة البرلمان: هناك تمييز بين محافظات اقليم كوردستان

وتقول الدكتورة ريواز فايق رئيسة برلمان كوردستان خلال لقاء متلفز: ان حكومة اقليم كوردستان تضغط على محافظة السليمانية وتريدها ان توفر رواتب الموظفين بنفسها.

واضافت: ان اموال الواردات الداخلية هي يومية وليست اموالاً مكدسة لذا يجب ان ننتظر وصول مبالغ الواردات لكي نقوم بصرف رواتب المتقاعدين وهذا الامر يولد مشكلة في السيولة النقدية بمحافظة السليمانية.

واوضحت: في مصارف اربيل توضع اموال عائدات النفط بدلاً من الواردات الداخلية لذا فلا تحدث اي مشكلة سيولة هناك، لكن في السليمانية ليس كذلك.

وقالت: ان الحكومة تتعامل مع السليمانية على انها مجبرة على توفير تخصيصات الرواتب وتقول انا ارسل لكم بعض التخصيصات وعليكم توفير الباقي من وارداتكم الداخلية وهذا الامر تصرف خاطئ.

السليمانية تحت حصار خطير

ويقول كاروان كزنيي عضو برلمان كوردستان عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال تصريح متلفز: السليمانية تحتاج شهريا الى ٣٦٢ مليار دينار لتوفير رواتب الموظفين، وخلال الاشهر الماضية تم ارسال مبلغ اقل بـ٥٠٠ مليار دينار من المبلغ المقرر الى مصارف السليمانية.

واضاف: ان محافظة السليمانية تحت حصار خطير فرضته حكومة اقليم كوردستان عليها، ورغم شفافية الواردات وانخفاضها الا ان حكومة اقليم كوردستان تطلب من ادارة المحافظة توفير النقص الحاصل في تخصيصات الرواتب.

واوضح: ان وزير المالية هو من ابناء محافظة السليمانية، وانا متعجب فكيف يسمح له ضميره بان يوقف الرواتب ونحن مقبلون على عيد الفطر المبارك؟، وهو يعلم جيدا بان واردات نفط اقليم كوردستان كانت خلال الاشهر الستة الماضية ٥ مليارات دولار ولم تعد منها الا نسبة قليلة، فكيف لايقدم استقالته من منصبه؟، الانسان يمكنه ان يفقد منصبه لكن لايمكنه ان يفقد كرامته.

وقال: لايمكن لمسؤول في حكومة اقليم كوردستان ان يجلس وينظر الى عملية خنق ومحاصرة السليمانية، وتكون عائدات النفط ٥ مليارات دولار ويقولون لك يجب ان توفر النقص الحاصل في تخصيصات الرواتب من ميزانتيك انت؟.

ايقاف صرف الرواتب

وأوقفت المصارف في أربيل ودهوك توزيع رواتب المتقاعدين لبيشمركة الاتحاد الوطني الكوردستاني وقام الحزب الديمقراطي بنشر قوات من الزيرفاني التابعة للحزب عند مداخل وخارج المصارف بغية ابعاد المتقاعدين .

واعرب المتقاعدين عن استيائهم وغضبهم من إجراءات السلطات في أربيل ودهوك ومنعهم من دخول المصارف، كما أوضحوا أن المسؤولين في المصارف أبلغوهم بإيقاف توزيع رواتبهم دون ذكر الأسباب.

PUKmedia

اعتداءات بلكانه ..العدالة العراقية أمام مسؤولية كبيرة

أصدرت الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة حكومة الإقليم بياناً، يوم السبت ٢٠٢٣/٤/٢٢، حول الاعتداء على المواطنين الكورد في قرية بلكانة التابعة لناحية سركران بمحافظة كركوك.وفيما يأتي نص البيان:

للأسف، ولأكثر من مرة، يتم في منطقة سركران وتحديداً في حدود قرية بلكانة التابعة لمحافظة كركوك، استفزاز السكان الكورد، وبدلا عن الاحتفال بأول أيام عيد الفطر وطلب الصفح وتوزيع الحلويات، يقوم العرب الوافدون بالاعتداء على المواطنين الكورد في تلك المنطقة، ويحولون فرحة العيد إلى فوضى وتهديد، ويهاجمون الكورد الذين هم أصحاب الأراضي والحقول والمزارع.

هذه الهجمات واحتلال وتدمير القرى مع الأسف مازال مستمراً في ظل الحكومات المتعاقبة بعد سقوط نظام صدام، الأمر الذي يضع المحاكم والقضاء في العراق أمام مسؤولية كبيرة، وفي الوقت الذي ندين ونعبر عن استنكارنا الشديد لمثل هذه الأعمال، فإننا نطالب حكومة السيد محمد شياع السوداني بوضع حد لهذه الاعتداءات، والعمل على عدم تكرارها كما يحدث الآن.

وفي الوقت نفسه، ندعو إلى أن يكون الدستور والقوانين النافذة أساساً لحل المشكلات والخلافات، لأن التهديدات والهجمات لن تضمد الجراح، وهذه التصرفات لن تؤدي إلى إسكات المواطنين الكورد في تلك المنطقة.

وختاما، نطمئن الجميع بأنه وبفضل جهود المخلصين فإن الوضع في المنطقة آمن الآن، لكننا نعتقد أن المبدأ العام للمادة ١٤٠ هو المعالجة الجذرية للمشكلات، وبهذا الصدد نناشد السادة في رئاسة الجمهورية والوزراء والكتل الكوردستانية في بغداد، لممارسة صلاحياتهم لتنفيذ هذه المادة الدستورية، ومضاعفة جهودهم للحيلولة دون استمرار هذه الانتهاكات والتجاوزات القانونية.

الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم

٢٢ نيسان ٢٠٢٣

هيئة المناطق الكوردستانية: نأمل من الحكومة الاتحادية ان تقوم بتنفيذ واجباتها الدستورية

الى ذلك أكدت الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة حكومة إقليم كوردستان، ان الاعتداء على المواطنين الكورد في قرية بلكانة التابعة لناحية سركران بمحافظة كركوك يهدد الامن والسلم الاجتماعي.

وقال فهمي برهان مسؤول الهيئة العامة للمناطق الكوردستانية خارج إدارة حكومة إقليم كوردستان في مؤتمر صحفي: نحن نأمل من الحكومة الاتحادية ان تقوم بتنفيذ واجباتها الدستورية، ولدينا برنامج متفق عليه مع الحكومة وفي الكثير من المناسبات اكدنا دعمنا لهذه الحكومة لتنفيذ واجباتها تجاه جميع مكونات العراق.

واضاف: نحن جزء من انجاح تلك الحكومة لان العراق لايحتمل توتير الاجواء اكثر من ذلك، والاعداء فقط الذين يستفيدون من وجود الاختلافات.

واوضح: استهداف قرية بلكانة انتهاك لجميع القيم الدستورية والاسس القانونية وبدلا عن الاحتفال بأول أيام عيد الفطر وطلب الصفح وتوزيع الحلويات، يقوم العرب الوافدون بالاعتداء على المواطنين الكورد في تلك المنطقة، ويحولون فرحة العيد إلى فوضى وتهديد، ويهاجمون الكورد الذين هم أصحاب الأراضي والحقول والمزارع.

وقال: نحن نطالب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب بمنع حدوث مثل تلك الحالات لانها تهدد الامن والسلام في المنطقة وحلها يتم فقط عن طريق تنفيذ المادة ١٤٠ وجعل الدستور اساسا لمعالجة مشاكلنا.

وتابع فهمي برهان: نحن نرفض قيام اي طرف بفرض ارادته على شعبنا خارج اطار الدستور وبالتاكيد سنتخذ كل الاجراءات القانونية لمنع هذه الاعتداءات. المشكلة الاساسية، هي انه لايجوز ان نعمل في العراق الجديد بقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل لانها تهدد الامن والسلم الاجتماعي. ومع الاسف الادارة في كركوك تؤكد على تلك القرارات وتدعمها وتريد اعادة تنفيذها، وهذا لايجوز لان كركوك هي مدينة التعايش والوئام بين المكونات.

واوضح: سنتخذ جميع الاجراءات القانونية والدستورية لترسيخ حقوق شعبنا ومعالجة مشاكل الكورد في القرى الواقعة في اطراف كركوك، ويجب تشكيل غرف عمليات امنية وادارية مشتركة بين جميع المكونات لحين تطبيق المادة ١٤٠ الدستورية لحماية الاخوة والوئام والتآخي بين جميع المكونات.

ودعا رئيس الهيئة العليا للمناطق الكوردستانية، محافظ كركوك بالوكالة الى التعامل مع الاوضاع بروح المسؤولية وعدم التعامل بروح شوفينية وعنصرية لان تلك الافعال تضر بجمبع مكونات كركوك.

وقال: لايجوز تعريض حياة الفلاحين في تلك المناطق الى الخطر لانهم في مرحلة حصد انتجاتهم الزراعية ولايجوز مهاجمتهم والاعتداء عليهم، وفي الوقت نفسه، ندعو إلى أن يكون الدستور والقوانين النافذة أساساً لحل المشكلات والخلافات، لأن التهديدات والهجمات لن تضمد الجراح، وهذه التصرفات لن تؤدي إلى إسكات المواطنين الكورد في تلك المنطقة.

وتابع: نحن نؤمن بان العمل المشترك بين الاطراف الكوردستانية ووحدة الصف لمنع انتشار الافكار الشوفينية والطائفية التي تهدد الوئام والاخوة والسلام بين مكونات كركوك، ويجب علينا ان نتعامل بكل سؤولية مع تلك الاحداث.

PUKmedia

HDP: الهجمات علينا زادت بمساعدة طرف سياسي في الاقليم

اتهمت ممثلية حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في اقليم كوردستان، المخابرات التركية (ميت) باغتيال أحد أعضائهم في مدينة دهوك، مشيرا الى أن حالات استهدافهم زادت في الآونة الأخيرة «بمساعدة طرف سياسي في الاقليم».

وقالت ممثلية حزب الشعوب الديمقراطي خلال مؤتمر صحفي اليوم الثلاثاء: «تم أمس الإثنين ٢٠٢٣/٤/١٧، اغتيال رفيقنا حسين تويران، في مكان عمله بمدينة دهوك، من قبل المخابرات التركية، وقد استهدف الشخص نفسه العام الماضي بهجوم مسلح، ما ادى الى إصابته بجروح».

وأضافت الممثلية قائلة: «نحن ندرك أن هذه الهجمات هي سياسة المخابرات التركية لاستهداف وتهديد اللاجئين السياسيين، ندين هذه الهجمات وندعو لاعتقال المسؤولين عنها وإحالتهم الى القضاء لينالوا عقابهم العادل»، مشيرة الى أن «جزءا كبيرا من اللاجئين في اقليم كوردستان هم من الناشطين السياسيين من شمالي كوردستان ويمرون بظروف صعبة، وقد ازدادت الهجمات عليهم في الآونة الأخيرة بمساعدة جهة سياسية في الاقليم».

استمرار الدعم الامريكي للعراق ضمن اتفاق الإطار الاستراتيجي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٨ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق السيدة آلينا رومانوسكي.

وتحدث فخامة الرئيس، خلال اللقاء، عن علاقات الصداقة بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة ويساعد في تخفيف التوترات في المنطقة عبر الحوار.

من جانبها جددت السفيرة الأمريكية دعم بلادها لاستقرار العراق، مؤكدة الاستمرار في تقديم المساعدات الضرورية للعراقيين ضمن اتفاق الإطار الاستراتيجي بين البلدين.

وبهذا الصدد أعرب رئيس الجمهورية عن تقديره لاستمرار الولايات المتحدة بدعم العراق في مختلف المجالات، مؤكداً أهمية توسيع آفاق التعاون المشترك لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والتغيرات البيئية والمناخية التي يعد العراق أكثر البلدان تأثراً بها.

السيدة الأولى تتفقد الكلية العسكرية الثالثة في قلاجوالان

الى ذلك تفقدت سيدة العراق الأولى شاناز إبراهيم أحمد الكلية العسكرية الثالثة في قلاجوالان، واستقبلت من قبل اللواء صلاح ظاهر مدير الكلية والمراتب العليا في الكلية.

واستمتعت السيدة الأولى إلى تقرير شفوي عن التطورات التي تشهدها الكلية وخططها الجديدة لإعداد الكوادر العسكرية المسلحة بالعلوم والمبادئ العسكرية من أجل الاستعداد للدفاع عن تراب الوطن وشعبه، مشيدة بالقائمين على شؤون الكلية لإبقاء إسمها عاليا والذود عن هيبتها.

السيدة الأولى تتلقى برقية تهنئة من نظيرتها الإيرانية بمناسبة العيد

هذا وتلقت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، برقية تهنئة من عقيلة الرئيس الإيراني السيدة جميلة علم الهدى بمناسبة العيد.

وأكدت السيدة علم الهدى، في برقيتها، أن النساء يواجهن مصاعب، ويتحملن آلاما أكبر سواء في المجتمعات المهمشة أو المتطورة، مشيرة إلى ضرورة العمل المشترك من أجل تحقيق حياة أفضل للنساء والأطفال.

وأضافت عقيلة الرئيس الإيراني أن هدم أسس الأسر خلّف تشردا ويأسا أكبر لدى الأطفال»، مُبينة أهمية دور النساء في إحياء القيم الأسرية والمجتمعية.

كما أشارت إلى أن النساء رمز المحبة والتضحية والتفاني، وبإمكانهن إظهار قدراتهن على الإبداع والتألق.

بلينكن يثمن جهود السوداني في الاتفاق مع الاقليم وإدارة الإيرادات النفطية

*وزارة الخارجية الأمريكية

يعزى ما يلي للنائب الرئيسي للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية فيدانت باتل:

تحدث وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن في ١٨ نيسان/إبريل ٢٠٢٣مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، ورحب الوزير بالخطوات الجريئة التي اتخذها رئيس الوزراء لتعزيز استقلالية قطاع الطاقة وبالتالي تحسين الخدمات المقدمة للشعب العراقي.

وأثنى الوزير بلينكن على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء للتوصل إلى اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن تصدير النفط عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا وإدارة الإيرادات النفطية.

وناقش الوزير بلينكن الوضع في المنطقة وأعاد التأكيد على دعمه لاستقرار العراق وأمنه وسيادته.

ليس لدينا خلافات في ائتلاف إدارة الدولة والاتفاق مع الاقليم مهم

أبرز ما جاء في الحوار الذي أجراه رئيس مجلس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني مع مجموعة من المحطات التلفزيونية العراقية في 2023/4/20

- يجب أن نتجاوز حالة تكون فيها الموازنة فرصة للابتزاز السياسي أو وضع مصالح هذا الطرف أو ذاك، فهي موازنة لجميع العراقيين وينتظرها الشعب والمؤسسات.
- استرداد أموال الفساد ليس بدعة، إنما هو قانون، ونتحرك في سياق قانوني، ولدى العراق اتفاقيات بهذا الشأن ونحن طرف في الاتفاقية العالمية لمكافحة الفساد، وهذا إلزام لكل دول العالم المنضوية تحتها.
- لدينا اتفاقيات ثنائية عن تسليم المطلوبين والأموال المنهوبة، والبنك المركزي لديه اتفاقيات وصلاحيات واسعة بهذا الشأن.
- العمل على طريقة لجنة (٢٩) أمر مرفوض، وهناك تحقيقات عن اعترافات انتُزعت بالإكراه وشارفت على الانتهاء، وستُعلن النتائج.
- وجّهنا كلّ الأجهزة الرقابية والوزراء، بألاّ تكون هناك أي خطوط حمراء تجاه أي ملف للفساد، أو موقع أو منصب أو شخصية، نريد إجراءات قانونية مهنية كاملة ترفع للقضاء.
- ركزنا على استرداد الأموال، فإن أفضل طريقة للوصول إلى الفاسدين هي تعقب الأموال ومتابعة طريقة تضخمها.
- البعض احتمى عندما كان في موقع المسؤولية، وتمكنا من جلبه عبر تعقب الأموال والبحث عن أسباب تضخمها.
- نحترم الاتفاق الذي أنتج ائتلاف إدارة الدولة، وساهم في الاستقرار السياسي ونتج عنه اتفاق سياسي بمبادئ عامة صوت عليها مجلس النواب. وهو يمثل حاضنة لهذه الحكومة.
- ليس لدينا خلافات في ائتلاف إدارة الدولة بقدر ما هي وجهات نظر تتعلق بالموازنة أو مبدأ الشراكة، والشراكة

خارج نطاق الدستور غير مقبولة.

- هناك مجموعة ملفات وتراكمات مؤجلة، لو تمكنت هذه الحكومة من إنجازها فهو أمر يحتسب لها، ويعزز مصداقيتها.
- ليس صحيحاً أن رئيس الوزراء حين يتخذ قراراً تنفيذياً بتنصيب أو إعفاء مسؤولية معينة يجب أن يرجع إلى المكونات، وهو أمر لم نتفق بشأنه.
- بعض الشركاء يعتقد أن الشراكة تعني أن رئيس الوزراء لا يتخذ قراراً وفق صلاحياته إلا بمشورة ومشاركة القوى السياسية الموجودة في الائتلاف، وهذا غير صحيح، لأن هناك صلاحيات حصرية والحفاظ عليها جزء من الإصلاح السياسي.
- يجب توفير التعويضات والسكن والأمن من بعض المشاكل المجتمعية، وتوفير الخدمات لممارسة الحياة اليومية، لغرض إعادة النازحين، وقد واجهت هذه الأمور بعض التلكؤ.
- من بين الملفات التي شابها الفساد ملف التعويضات، وهناك أشخاص لا علاقة لهم بما تعرضت له المحافظات تسلّموا التعويضات، بينما الاشخاص المستحقون لم يتسلّموا حقوقهم.
- رفعنا شعار الخدمات؛ لأنه مطلب جماهيري. وهو أحد مطالب التظاهرات، وإقبال المواطن على المشاركة في الانتخابات أصبح مرتبطاً بالخدمات.
- حين شاركت في الانتخابات وفزت نائباً عن بغداد كان همي كيف نوفر الخدمات للمواطنين وأن تكون هذه الخدمة رسالة لهم.
- بدأنا بمعالجة الخدمات كأولوية، عبر خدمات سريعة من خلال تجربة الجهد الخدمي والهندسي، وعبر تفعيل المشاريع المتلكئة، وأعطينا الأولوية للبنى التحتية وقطاعي الصحة والكهرباء.
- الموازنة الثلاثية تعني الاستقرار الاقتصادي والرسالة الإيجابية للقطاع الخاص، وكل المؤسسات المالية الدولية تنصح أن الوضع المالي والاجتماعي والاقتصادي الخاص للعراق بحاجة إلى موازنة متوسطة المدى.
- الحفاظ على استمرارية البطاقة التموينية، وتنامي الحاجة إلى وقود محطات الكهرباء، واستحقاق القروض غير المدفوعة، أدت إلى العجز والتضخم في الموازنة، ولدينا معالجات كثيرة لها.
- يجب ألاّ تكون الوظيفة الحكومية المنفذ الوحيد للدخل المعيشي للمواطنين، لذلك اتجهنا إلى تفعيل القطاع الخاص.
- نأمل إقرار قانون التقاعد والضمان الاجتماعي، والحكومة ستُسهم في الصندوق لتوفير امتيازات للعاملين في القطاع الخاص، بما يوازي أقرانهم في القطاع الحكومي.
- لدى المحافظات الآن ٨-٩ تريليون من التخصيصات في قانون الأمن الغذائي، والصرف لم يتجاوز ١٠٪، وفي الموازنة هناك ٤/٥ تريليون بين البترو دولار وتنمية الأقاليم، وهي مع مشاريع الوزارات يمكن أن تغطي احتياجات المحافظات خلال ما تبقى لهذا العام.
- كل تقلبات سعر الدولار كانت نتيجة عدم تنفيذ الاتفاقية الموقّعة بين الحكومة والبنك المركزي مع الفيدرالي الأمريكي في المرحلة السابقة. وكانت مدة الاتفاق سنتين، وانتهت في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢، أي بعد أقلّ من شهر من مباشرتنا مهامّنا.
- قررنا الالتزام بمعايير النظام المصرفي العالمي، وبدأنا بإجراءات مكثفة في البنك المركزي والحكومة والقطاع الخاص، وكان همّنا المحافظة على أسعار المواد الغذائية.

- مع مرور الوقت ازدادت عملية الامتثال للمعايير المصرفية، وبدأ جميع التجّار بالدخول إلى المنصة الإلكترونية، وساعدناهم في الحصول على العملة الأجنبية بالسعر الرسمي بدلاً من الاعتياد على التجارة غير الشرعية.
- ارتفع عدد التجار الذين يستعملون المنصة الإلكترونية، وبدأ السعر الموازي ينخفض مقترباً من السعر الرسمي للعملة الأجنبية، وسيواصل الانخفاض، وأذكّر بأن الدينار العراقي قوي، ووضعُنا المالي في أفضل حالاته.
- لدينا ثقة بعملتنا العراقية، وإجراءاتنا تسير بالاتجاه الصحيح ، وفي كل جلسة لمجلس الوزراء هناك قرار أو إجراء نحو الإصلاحات الاقتصادية وتحسين البيئة الاستثمارية.
- هناك تعاون بين حكومة إقليم كردستان العراق والبنك المركزي؛ كي تتوفر له فروع في الإقليم، لغرض توفير العملة الأجنبية للتجار المتواجدين والعاملين هناك، وكذلك للمواطنين وفق الضوابط والأنشطة.
- وضعنا إزالة المعوقات التي تحول دون عودة النازحين ضمن سلّم الأولويات، كي يتمكن أهلنا من العودة إلى مناطق سكناهم الأصلية.
- من المصلحة أن نبدأ بإعادة من هو خارج العراق من النازحين، بعد التدقيق الأمني وبعض الإجراءات التي تتعلق بإعادة دمجهم في المجتمع.
- ملفّ عودة النازحين إلى سنجار يحتاج إلى ترتيبات أمنية وسياسية للتهيئة لعودة كاملة لهم. وهم بحدود ٢٠٠ ألف مواطن نزحوا إلى الإقليم.
- اتفاق يوم ٤ نيسان مع حكومة إقليم كردستان اتفاق مهم، وينظم العلاقة التي ساهمنا في تنظيمها خلال المضامين التي وضعناها في مشروع الموازنة الثلاثية.
- فقدان إيرادات ٤٧٥ ألف برميل يومياً، رقم كبير والضرر سيصيب الجميع، وخلال أيام سنذهب إلى توقيع العقود بين سومو والشركات النفطية، ويتم إشعار الجانب التركي باستئناف التصدير من الإقليم.
- واجب الحكومة الاتحادية صرف رواتب الموظفين سواء أكانوا في الإقليم أو أي محافظة، وهي ليست مَكرمة. وهذا ما يعمل عليه مجلس الوزراء.
- النسبة الكلية لتخصيصات إقليم كردستان في الموازنة مازالت ثابتة وهي ١٢/٦٧، ولم يجرِ تغييرها.
- الحكومة تقدم تقريراً شهرياً في كل اجتماع لإدارة الدولة، عمّا أنجز، وآخر تقرير اشتمل على نسبة إنجاز بلغت ٣١٪ خلال ٦ أشهر.
- الأزمات تُحل بوضع خطط وأدوات ناجحة ومتابعة التنفيذ، وواحدة من إشكاليات الأداء السابق أنه احتوى على المجاملة.
- وضعنا ٦ أشهر لتقييم حقيقي وفق معايير مهنية، وفي ضوئه يتحدد بقاء الوزير في الحكومة من عدمه.
- منحنا مهلة ٣ أشهر وهي كافية للمديرين العامين وأدائهم، وكافية أن يعرف الوزير أدواته وتقييم الأداء لهم.
- وصلتنا استمارات تقييم المدراء العامين وندرسها حالياً، وبعد العيد ستبدأ الوجبة الأولى من التقييمات.
- أصل المشكلة في العراق اقتصادية، وصارت لها تبعات اجتماعية أدت إلى مظاهر من البطالة والفقر وسوء الخدمات.
- طرحنا مصطلح (الدبلوماسية المنتجة)، وحرصنا أن تكون كل زياراتنا للدول مسبوقة بتخطيط وأهداف واضحة.

المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء

سوران علي :

الصحافة الكوردية حبيسة قوقعتها

دخلت الصحافة الكوردية في الثاني والعشرين من أبريل نيسان الجاري قرنا وربع من عمرها وهو ليس بالشيء الكثير مقارنة بتاريخ الصحافة في بعض البلدان الأخرى، فهي فتية وقليلة الخبرة ولم تخرج من دائرة التقليد والتبعية لتجارب صحافية إقليمية وشرق أوسطية في أغلب مراحلها، ولم تتمكن حتى يومنا هذا من اجتياز هذه النمطية المتكررة وأغلب الظن أن بقاء الكورد مقسمين وافتقارهم لدولة قومية تجمعهم له اليد الطولى في ذلك.

ووفق وجهة النظر هذه من الإجحاف توقع الكثير من هذه الصحافة التي واكبت رغم نواقصها العديدة، محطات مهمة من الكفاح الكوردي السياسي والمسلح والثورات والحس الوطني والقومي بكل تفاصيلها بل وأسهمت فيها

إسهاما بارزا وأدت مهماتها على أكمل وجه.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن التبعية والتقليد التي اتسمت به لم يسمح لها بالخروج عن طوق الأنماط الصحافية السائدة عبر هذا التاريخ وفي الدول التي تضم أجزاء كوردستان المقسمة (تركيا، العراق، إيران، وسوريا) فكانت تكرارا لصورة طبق الأصل لما هو موجود في تلك البلدان أسلوبا وتحريرا وكتابة وإخراجا وتناولا للقضايا، وإن كان هناك العديد من الكتاب والمتنورين والمثقفين والصحافيين الكورد من اللذين اجتازوا تلك الحدود واختلطوا بالثقافات الأخرى ولكن دون أن يكون لهم بصمة وتأثيرا واضحا في تغيير تلك النمطية، كما لا يمكن نكران دور وحضور الصحافيين والكتاب الكورد القوي في تطوير صحافة تلك الدول إذ كانوا من عقولها المدبرة ومزوديها بالطاقات البشرية الفذة.

ولعل من الأسباب الأخرى التي حالت دون خروج هذه الصحافة من قوقعتها الميول السياسية على مر تلك السنين، فكان كل وسيلة إعلامية كوردية إما مملوكة للدولة التي تتحكم فيها وتسيرها وهي تعبر عن سياساتها وتعكس مواقفها وتوجهها، أو تابعة للأحزاب والقوى السياسية الكوردية التي لم تعرف مسيرتها النضالية وئاما مستمرا لا مع حكومات الدول ولا مع نفسها فيما بينها، ناهيك عن قلة الإمكانات والقدرات الإعلامية وندرة الاقلام الصحفية المتمكنة في القرن المنصرم.

ومع بدايات القرن الجديد وتحسن الأوضاع السياسية للكورد في العراق على الأقل وإنشاء إقليم وحكومة وبرلمان ومؤسسات إدارية ضمن النظام الفدرالي المثبت في الدستور، والتطورات الهائلة التي شهدتها الصحافة وأساليبها بحكم الانفتاح والطفرات التكنولوجية المتسارعة، وجدت وسائل الإعلام الكوردية متسعا للانخراط في أنماط صحفية حديثة ومتطورة كانت جديدة حتى على العراق كما دخلت وبقوة على خط الإعلام الجديد الرقمي فأبلت في ذلك بلاء حسنا وسجلت إنجازات محدودة ونافست كبرى المؤسسات الناطقة بغير اللغة الكوردية، أضف إلى ذلك تعدد الوسائل الإعلامية الكوردية ومنصاتها وكثرة الصحافيين والإعلاميين محليا وخارجيا من ذوي التوجهات غير التقليدية المطعمة بتجارب غربية ثرة ورائدة، فشهدت الصحافة الكوردية حقبة من النمو والبروز أطلق البعض عليها العصر الذهبي.

والحق يقال أن هذا النمو الصحافي والإعلامي لم يكن متوازنا ومخططا لها من حيث الشكل والمضمون البتة، فمع ما تمتع به المجال الصحافي الكوردي منذ عام ١٩٩١ من توفر حرية التعبير وافتتاح كليات الإعلام والصحافة والمعاهد المتخصصة وإنشاء نقابة للصحفيين وتوسع دائرة نشاطات المنظمات المدافعة عن الصحافة والصحافيين ومصادقة برلمان كردستان عام ٢٠٠٧ على قانون تنظيم العمل الصحافي وتسخير الوسائل والأدوات الفنية والتقنية الحديثة المساعدة، إلا أن المضمون والمحتوى لم يشهد اختلافا يميزه عن سابقه كثيرا، فالنزعة السياسية بل والحزبية الضيقة طاغية على معظم ما تتناوله الصحافة الكوردية وإن كانت على درجات متفاوتة، وهناك غياب تام لخطاب صحافي موزون يرتكز على القضايا القومية ولا يتخذ من التسقيط وضرب المنافسين هدفا.

> **النزعة السياسية والحزبية الضيقة طاغية على معظم ما تتناوله الصحافة الكردية**

يشهد الإعلام في العالم طفرة نوعية في المستقبل القريب لا سيما بعد البوادر الأولية لتدخل الذكاء الاصطناعي هذا المجال ومن المسلم أن التطورات المقبلة ستكون خارجة عن التوقعات وفائقة السريعة قد لا تتمكن الصحافة الكوردية من مجارتها فكيف إذا بقت حبيسة هذا النمط وقابعة في قوقعتها التي عفا عليها الزمن.

*صحفي من كوردستان العراق
*ايلاف

رفيق إبراهيم:

هولير وحسابات الربح والخسارة من اتفاقية النفط مع بغداد

صحيفة»Ronahi «

ما حدث في الآونة الأخيرة بشأن حل مشكلة النفط بين بغداد وهولير، وخسارة الأخيرة هذا الملف الحيوي، كان نتيجة طبيعية ومنطقية، لما يحدث في باشور كردستان، حيث أن الصراع بين الحزبين الرئيسيين لا زال مستمراً، فالحزبان يحاولان وبشتى الوسائل السيطرة على عائدات النفط، ليتم استخدامها لمصالحهم الشخصية والحزبية، بغض النظر عما يحدث من معاناة كبيرة للشعب في باشور كردستان.

وبالنتيجة حصلت بغداد على ما أرادت وخسر الكرد ملف النفط، كما خسروا في مراحل سابقة المناطق المتنازع عليها، ومن الآن فصاعداً لا يمكن لحكومة باشور تصدير النفط إلا عبر شركة سومر الحكومية، والاتفاقية وجهت ضربة قاصمة للكرد في باشور لما سيكون لها من تداعيات خطيرة على الشعب الكردي، الذي يطالب بالاستقلال عن المركز والإعلان عن الانفصال.

لكن علينا اليوم أن نوضح بأن هناك من تسببوا بتوقيع هذه الاتفاقية، التي قد تكون وبالاً على الشعب الكردي في المراحل القادمة، باعتقادي أن المسؤولية الأساسية فيما حدث تقع على عاتق السياسيين، الذين التهوا بمصالحهم الشخصية والحزبية الضيقة، وبخلافاتهم ونزاعاتهم التي لا تخدم بأي شكل من الأشكال شعب باشور، وضيعوا تضحيات الشهداء وثروات باشور وتنازلوا عنها للحكومة العراقية، ما قد يخلق انعدام الثقة بين السلطة والشعب، ويؤدي إلى نتائج لا تُحمد عُقباها.

وعلى الرغم من توقيع الاتفاق إلا أن هناك غموض كبير حوله، وبعد أن وضعت الحكومة العراقية يدها على النفط، بإمكانها التحكم أيضاً بحصة باشور كردستان من عائداتها، ما سيؤثر على المجالات الأخرى وعلى حياة سكان باشور كردستان، وحتى البيان الذي خرج من حكومة باشور عقب توقيع الاتفاق، لم يكن بالمستوى المطلوب، حيث لم يُذكر فيه ماهية هذه الخطوة وتأثيرها سلباً أم إيجاباً على باشور كردستان، ما يؤكد الحالة المزرية التي تعيشها حكومة باشور التي تُسيطر عليها حكم العائلة والعشيرة والحزب.

وعلى الرغم من تأكيد حكومة باشور على أن موقفها ثابت بشأن الحقوق الدستورية للشعب الكردي هناك، لكن تنازلها بهذا الشكل للحكومة العراقية تركت إشارات استفهام كثيرة، لدى المراقبين للشأن العراقي والكردي، وكانت بغداد قد كسبت قراراً من قبل محكمة التحكيم التجاري الدولية في باريس، بشأن ملف النفط وتصديره إلى تركيا، والقرار كان اعترافاً صريحاً بأن الحكومة العراقية هي المسؤولة عن تصدير نفط باشور كردستان عبر الأراضي التركية، وبعد صدور القرار أوقفت تركيا استيراد النفط من باشور كردستان، وبعدما كان تتصرف حكومة باشور بعائدات النفط، الآن لم يعد بإمكانها القيام بذلك نتيجة الاتفاق المبرم بينها وبين حكومة بغداد.

والاتفاق الذي وقّع بين السوداني والبارزاني، ينصّ على أن تتم مبيعات نفط باشور عبر شركة تسويق النفط العراقية سومر، ما يعني أنّ هولير لن تُدير بعد اليوم ملف النفط منفردةً، كما ينصّ على إيداع الإيرادات الكلّيّة للنفط المصدّر من حقول باشور في حساب مصرفي لحكومة باشور لدى البنك المركزي العراقي أو أحد المصارف المعتمدة من قبل البنك المركزي.

وبحسب نصّ الاتفاق، وبعد إقرار الموازنة أو قانون النفط والغاز، تشكّلت لجنة مؤقتة من أربعة أعضاء من وزارة النفط، وشركة تسويق النفط ووزارة الثروات الطبيعية في باشور، مهمّتها التفاوض على بيع النفط وفق آليات البيع الخاصة بشركة سومر، بشرط معرفة المستفيد النهائي.

وكان ملف النفط ضمن القضايا الخلافية الأساسية بين حكومة بغداد وحكومة هولير، وقبل توقيع الاتفاقية بلغ الخلاف لأوجه، نتيجة إيقاف تركيا استيراد النفط من حكومة باشور كردستان، حيث كان باشور كردستان يُصدّر حوالي ٤٥٠ ألف برميل نفط يومياً عبر الأراضي التركيّة، من دون الرجوع للحكومة المركزية.

> **على البارتي إعادة حساباتها وتقوية الجبهة الداخلية الكردية**

وفي المحصلة، الاتفاق ولأول مرة يمنح حكومة بغداد، على الاطّلاع الكامل لقطاع النفط في باشور، على الرغم من أن الاتفاق يشمل جانب المبيعات ولم يشمل بقية الأمور العالقة، وعلى حكومة باشور الآن أن تكون حذرة الآن لأنها باتت مقيدة من خلال التوقيع على الاتفاق، فالمبيعات والتخفيضات ستُشكّل ضرراً كبيراً على استمرار العلاقة الجيدة بينها وبين الشعب.

والآن يتعين على حكومة باشور البحث عن منفذ للخروج من هذا المأزق، وعلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، إعادة حساباتها وتقوية الجبهة الداخلية الكردية، كي تستطيع مجابهة حكومة بغداد، وعدم خسارتها لملفات أخرى عالقة بين الطرفين.

د. أحمد عدنان الميالي:

حكومة السوداني و مخاطر عدم الاستقرار السياسي في العراق

اعطى انسحاب الصدر فرصة لاستعادة مفاعيل هذا النظام مرة اخرى لأدواته التقليدية القائمة على اساس المحاصصة ومغادرة الثوابت التي تتعكز عليها معظم القوى السياسية بصورة براغماتية، اذا مثلت حكومة الاطار التنسيقي برئاسة السوداني انتصارا على الاحتجاجات التي حصلت في تشرين الاول ٢٠١٩، رغم ان هذه الحكومة تشهد مرحلة من الاستقرار لم تمر بها الحكومات السابقة، مع ذلك لا زالت التحديات ماثلة

> على الحكومة استخدام علاقاتها الجيدة مع الكرد للتوسط بين الحزبين الكرديين

لتصديع هذا الاستقرار، اذ يشكل الفساد المستشري سياسيا اهم هذه التحديات التي تمنع الحكومة من تقديم الخدمات، ورغم ان حكومة السوداني تحاول إبقاء المظالم تحت السيطرة من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات وتوسع موظفي القطاع العام، لكنها لا تستطيع القيام بذلك إلا طالما ظلت أسعار النفط مرتفعة، وهو أمر سيكون صعبا، اذ قد يؤدي انخفاض الطلب على النفط الى انخفاض اسعاره وسط مخاوف من ركود عالمي، في غضون ذلك، يتزايد عدد سكان العراق وتتضاءل إمداداته المائية، على المدى المنظور، وإذا لم تتحسن الحوكمة والخدمات العامة، فإن مزيج الضغط الديموغرافي والضغوط المناخية ستقوض أي محاولة لاستمرار الاستقرار من خلال الاعتماد فقط على عائدات النفط.

في ذات السياق وفـوق كل ذلـك، يمر إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي في شمال العراق بأشد أزمة سياسية منذ الحرب الأهلية الكردية في منتصف التسعينيات، على الرغم من أن العودة إلى أعمال العنف في تلك الفترة تبدو غير مرجحة، إلا أن العداء المتزايد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل والاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية يهدد الاستقرار في الاقليم، كما ان الاخير ستظهر خلافاته مع الحكومة الاتحادية عند تشريع الموازنة حينما لن يلتزم بالاتفاق النفطي الاخير المبرم بينهما ولا ببنود الموازنة والتزاماتها -كما هو معروف- ولن يملك السوداني اي حلول للمواجهة سوى التبرير، ما يعمل على تأجيج الرأي العام ضد الحكومة في ضوء التنازلات المقدمة للإقليم.

ستكون انتخابات مجالس المحافظات القادمة التي من المفترض ان تجرى في ٦ تشرين الثاني من العام الجاري بيضة القبان في تحديد مسارات الاستقرار السياسي في العراق، فبعد اعتكاف الصدر ورفض التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات القائم على اساس معادلة سانت ليغو، لا تؤشر هذه المعطيات ترسيخ الاستقرار بل العكس خاصة اذا ما كانت مخرجات هذه الانتخابات لا تسير وفق مصالح الشعب العراقي التي قد تستغل مرة اخرى صدريا لتوسيع نطاق الاحتجاجات الشعبية ومواجهة انفراد قوى الاطار التنسيقي في التحكم السياسي بمصير المحافظات الشيعية.

ولمواجهة مخاطر عدم الاستقرار لابد من إشراك

> لا يمكن التغلب على التحديات التي يواجهها العراق بسهولة

حكومة السوداني في حوار صريح مع التيار الصدري حول أفضل السبل للعودة الى الحياة السياسية والمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات، والاتفاق على متابعة الإصلاح المالي والحوكمة وجعل العراق أقل اعتمادا على الدعم الخارجي، وتحسين ثقة العراقيين في الحكومة من خلال جعلها أكثر قابلية للمساءلة والاستجابة للاحتياجات المحلية، من خلال تشجيع الحوار لدعم المراجعات الدستورية لأحكام المحكمة الاتحادية التي يمكن أن تؤدي إلى تنفيذ أفضل لبنود الدستور، قد تكون هذه العملية مفيدة لإصلاح نظام المحسوبية والمحاصصة والتوازن القلق في النظام السياسي الذي هو مصدر الكثير من المظالم الشعبية.

كما على الحكومة استخدام علاقاتها الجيدة حاليا مع الكرد للتوسط بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، اللذين يؤدي نزاعهما إلى تعقيد المناقشات مع بغداد حول تقاسم عائدات النفط، كما يترك المنطقة عرضة للتدخل الخارجي.

ايضا لابد من تكثيف الجهود للتخفيف من ندرة المياه الناجمة جزئياً عن تغير المناخ، والعلاقة غير المتكافئة مع تركيا وايران وسوريا في هذا الملف، اذ يؤدي تفاقم ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والجفاف تعطيل سبل العيش والإضـرار بالصحة العامة، ونزوح داخلي، وفي بعض الأحيان نزاعات عنيفة، خاصة مع وجود جماعات مسلحة شبه عسكرية منتشرة في الدولة.

لا يمكن التغلب على أي من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها العراق بسهولة، ولكن على حكومة السوداني تغيير مسارها إذا ما أرادت تأمين مستقبل أفضل للبلاد.

اذ طبيعة ممارسة الحكم بطريقة التحدي والتفوق لقوى الاطار التنسيقي وعن طريق المحسوبية مع اعلام تصعيدي في هذا السياق واستنزاف الخزينة العامة للدولة وواردات النفط في مجال السيطرة على المطالب سيعمل على تكريس مسارات عدم الاستقرار مستقبلا، فالبديل: شيوع حالة الصراع الاجتماعي الذي يصل إلى ذروته مؤديا الى اندلاع العنف، كما شهده العراق مرارا وتكرارا على مدار السنوات القليلة الماضية، لكن هذه المرة سيكون بشكل متزايد.

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية / ٢٠٠١ – ٢٠٢٣

مهيار كاظم:

صعود الفاتيكان الشيعي في العراق

*«المجلس الأطلسي» /ترجمات المرصد

يمكن أن توفر الطريقة التي يتم بها استخدام الماضي وإدارته نظرة ثاقبة فريدة للمسار السياسي لبلد ما.

منذ عام ٢٠٠٣ ، لم يشهد أحد سلطتهم ونفوذهم يتغير أكثر من سلطة السلطات الدينية الشيعية في العراق.

في الواقع ، منذ السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي ، استمرت محاولات التحرر من إرث الديكتاتورية من قبل طبقة رجال دين شيعية تتمتع بالسلطة ، تُعرف باسم المرجعية ، لضمان استقلالهم.

بعد عشرين عامًا ، تحقق هذا الهدف ، والنتائج تعمل على تغيير العراق ومشهد التراث الثقافي للبلاد معه.

منذ تأسيس العراق ، تم إعلام هيكل التراث الثقافي للبلاد من خلال التدخلات والمؤسسات الأمريكية الأوروبية. تم إنشاء المتحف الوطني العراقي ، ومجال الآثار ، ومؤسسة التراث الوطني للبلاد – مجلس الدولة للآثار والتراث (SBAH) – من قبل الغرب. لقد تم توريث هذه التبعية المؤسسية للمعرفة واستمرت إلى حد كبير حتى يومنا هذا.

ومع ذلك ، ظهر في السنوات الأخيرة نموذج عضوي نشط للتراث الثقافي منفصل عن الممارسات الغربية. وهو يقوم على إدارة الموارد الملموسة وغير الملموسة المتعلقة بالإسلام الشيعي.

في كثير من الأحيان ، لم تكن الثقافة من أولويات السياسة الدولية. بالنظر إلى الحضور المتزايد للسلطات الشيعية الدينية الشيعية وتأثيرها في البلاد ، لا سيما فيما يتعلق بكيفية إدارة التراث الثقافي ، يجب إنشاء علاقات بحثية وتعاونية جديدة.

اليوم ، المرجعية – بما في ذلك الوقف الشيعي الذي يركز على إدارة الممتلكات الثقافية والأضرحة الشيعية (العتبات) – تتمتع بقوة وموارد لا تضاهى.

يعكس التوسع السريع للمزارات الشيعية والممتلكات التجارية التي يملكها الوقف الشيعي – وهي مؤسسة معتمدة من الدولة – سياسة جديدة ومستقلة سعت المؤسسات الدينية الشيعية تاريخيًا إلى تحقيقها .. كان لا بد من تحقيق هذا الطموح بسرعة بعد القمع العنيف الذي عانى منه المجتمع الديني الشيعي في الثمانينيات والتسعينيات.

تتحكم الآن المؤسسات الدينية المتعددة ، ومعظمها لامركزية ، في الاستثمارات في الفنادق والعقارات والمستشفيات الخاصة والجامعات والمصانع والبساتين ، فضلاً عن عائدات السياحة الدينية.

وهكذا ، ظهر اقتصاد سياسي جديد قائم على مجموعة واسعة من المؤسسات المرتبطة بطبقة رجال الدين الشيعة ، وهو يمثل فعليًا كيانًا حكوميًا داخل العراق.

على صلة بتلك الاستثمارات المتنامية ، تعمل الأضرحة الشيعية والأوقاف الشيعية على توسيع الأضرحة القائمة وبناء المئات في جميع أنحاء البلاد. يؤدي هذا بشكل فعال إلى إنشاء شبكة على مستوى البلاد من المواقع الثقافية والدينية التي تساهم في شبكة الحج الشيعية المربحة والسياحة الدينية.

يؤدي توسع الأضرحة والاستحواذ على الأراضي من خلال الاستثمارات إلى تغيير جغرافيات بأكملها تدريجياً ، وإعادة وضعها في خدمة المؤسسات الدينية الشيعية. هذا الشكل الجديد من الإنتاج التراثي – توسيع الحيز المادي في خدمة المؤسسات الدينية الشيعية – غالبًا ما يكون على حساب التراث الثقافي العراقي.

> **النموذج الشيعي العراقي للتراث الثقافي هو عمل مستمر في تقدم**

أصبحت النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء الآن أمثلة على كيفية قيام الأوقاف الشيعية وسلطات الأضرحة بتغيير أحياء بأكملها لاستيعاب خططهم لاستيعاب أعداد متزايدة من الحجاج. يحدث هذا في سياق تم فيه تقييد توسيع الأضرحة بشكل كبير قبل عام ٢٠٠٣ من قبل الدولة البعثية آنذاك ، والتي حاولت الحد من النشاط الديني والسياسي الشيعي. في كثير من الحالات ،اتسم اغتصاب الأراضي والمواقع الثقافية والدينية بالنزاع ، لا سيما مع الوقف السني.

المنافسة على الممتلكات الثقافية والدينية بين الأوقاف الشيعية والسنية هي قضية مستمرة في جميع أنحاء البلاد. بمرور الوقت ، سيؤثر توسع الأضرحة الشيعية على الكثير من محيطهم الحضري والجغرافي.

تكتشف المؤسسات الدينية الشيعية ، في سياق بروزها الديني والسياسي المتزايد وتوسعها ، أنها تتحمل مسؤولية تقديم خدمات مختلفة ، لا سيما في مجال الثقافة.

في الواقع ، بعد أن حصلت الآن على الاستقلال المالي ، يمكن للمؤسسات الدينية الشيعية تطوير وتشكيل أقسام كبيرة من المشهد الثقافي العراقي في الصورة التي يختارونها.

كل من الأضرحة الخمسة الرئيسية في كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء لديها هيكل إداري لامركزي ، مما يعني أنه يمكن أن يكون هناك مستوى إنتاجي من المنافسة لضمان تقديم فوائد ملموسة لمكوناتها وزوارها وحجاجها. تعمل جميع المزارات على تحقيق هدف واحد: إنشاء وتدعيم شبكة ممتدة ومترابطة من الأضرحة والاستثمارات ،

كانت الحوزة ، وهي مجموعة من المدارس الدينية الشيعية ، من الناحية التاريخية راعية ومنتجة للمعرفة والكتابة. في الواقع ، المدارس الدينية ومراكز التعلم المتعددة في الحوزة تنشط اليوم وتضم الآلاف من الطلاب والمتعلمين من العراق والخارج.

ومع ذلك ، يمكن رؤية لمحة عن المبادرات التي تواجه الجمهور في مجال التراث الثقافي. وتشمل تطوير المتاحف التراثية ، مثل متحف الإمام الحسين ومتحف الكفيل في كربلاء ، والتي تمتلك مجموعة كبيرة ومتنامية من المقتنيات التاريخية. تعمل هذه المتاحف أيضًا على إحياء الحرف المهددة بالانقراض المرتبطة بالكتابة والفنون والثقافة.

إن تخليد الذكرى وبناء روايات جديدة مرتبطة بالماضي - والتي تدور عادة حول مفاهيم معاناة الشيعة وفقدانهم - هي مكونات متزايدة لعمل هذه المؤسسات. كما تم توسيع المكتبات التي تحتوي على مخطوطات إسلامية ثمينة وكتب نادرة ، كما تم إنشاء أنظمة صيانة وإدارة جديدة ، ويعمل الموظفون عادة في نوبتين في أي يوم واحد. لا يوجد مكان في بقية البلاد يرى المرء مستوى الانضباط والالتزام بالعمل الموجود في المؤسسات الشيعية. في الواقع ، بلغت درجة التنظيم في هذه المؤسسات وهدفها من إدارة الموارد الدينية والثقافية ذروتها في نموذج التراث الثقافي الشيعي العراقي.

> **"يجب أن تشارك المؤسسات الدينية الشيعية بشكل أفضل في إدارة الموارد الثقافية"**

كانت عملية الاكتشاف التي ينطوي عليها تشكيل نموذج التراث الثقافي الخاص بالفرد محفوفة بالمحاولة والخطأ ، ولكن تم تشجيع التعلم التجريبي وتطوير أفضل الممارسات والمهارات المحلية ودمجها في جميع أشكال التطوير المؤسسي. في الواقع ، في دولة تهيمن عليها المحاصصة السياسية وتتسم بخلل الدولة بعد عام ٢٠٠٣ ، تبرز السلطة الدينية الشيعية

كمركز فريد للتنظيم والانضباط والتخطيط - عالم بعيد عن مؤسسات الدولة المركزية العراقية التي تعاني من التقزم والتي تقع تحت رحمة من مصالح الأحزاب السياسية الجشعة. في واقع الأمر ، فإن محاولة الاحتلال الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣ فصاعدًا لتفكيك دولة العراق عززت بشكل غير مقصود الدولة غير الرسمية.

ومع ذلك ، فإن النموذج الشيعي العراقي للتراث الثقافي هو عمل مستمر في تقدم - وإن كان نموذجًا تتضح نتائجه بشكل متزايد. وهي ترفض النماذج الثقافية ، وبالتالي السياسية ، القائمة على الأشكال الغربية للمعرفة والاعتماد المادي ، على الرغم من استمرار التواصل مع العالم من خلال المؤتمرات وورش العمل. تتحدى المؤسسات الدينية الشيعية المفاهيم العلمانية للثقافة التي كانت الطريقة التقليدية التي تعاملت بها الدولة العراقية الحديثة مع ماضيها ، وذلك بعيدًا عن طرق التفكير المحددة مسبقًا والغربية حول التراث الثقافي.

سيكون لمشهد التراث الثقافي الناتج ، الذي تهيمن عليه بشكل متزايد المؤسسات الدينية الشيعية ، تداعيات واسعة النطاق على العراق ومساراته السياسية. ومع ذلك ، يتم التفاوض على العلاقات في تلك الأماكن ، وبالتالي ، يتم إنشاء المؤسسات التي تدير المجتمع والسياسة. بشكل ملحوظ ، وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالتراث الثقافي العراقي ، يجب أن تشارك المؤسسات الدينية الشيعية بشكل أفضل حتى لا تتجاهل العمل الجاري لإدارة الموارد الثقافية ذات الصلة بالشيعة وتأثيرها على المدى الطويل على البلاد.

مستقبل مجموعة العراق الغنية والمتنوعة من التراث الثقافي غير الديني ، لا سيما تلك التي تديرها وزارة الثقافة والسياحة والآثار - والتي تعاني من نقص كبير في التمويل والتي يتم تداولها ، مثل وزارات الدولة الأخرىباعتبارها مكاسب انتخابية غير متوقعة للأحزاب السياسية المتنافسة - لا تزال غير واضحة وتعاني من ضعف الدعم من الدولة. يجب أن يتغير ذلك ، على الرغم من أن الحكومات المتعاقبة لم تفعل الكثير لدعم هذه الوزارة الإستراتيجية ومؤسساتها المتعددة ، مثل SBAH.

> **ترسيخ المؤسسات الدينية الشيعية في التراث يؤدي إلى تغيير المشهد الثقافي العراقي**

في غضون ذلك ، ومع ذلك ، وربما على المدى الطويل ، قد يؤدي ترسيخ المؤسسات الدينية الشيعية كفاعل وطني في مجال التراث الثقافي إلى تغيير المشهد الثقافي العراقي تمامًا. وسواء كانت المؤسسات الدينية التي تم تشجيعها وتنشيطها ستغير العراق أم لا ، فإن عملها قد يؤدي إلى ظهور الفاتيكان الشيعي أو ، على الأقل ، التأثير على المساحة التي يتم فيها تشكيل هويات العراق ومستقبله.

*الدكتور مهيار كاظم أكاديمي وباحث في كلية لندن الجامعية (UCL) متخصص في سياسات التراث والتراث في الصراع. لمتابعته عبر تويتر: mehiyar

محمد شيخ عثمان:

الرئيس مام جلال و «فاتيكان الشيعة»

تعتبر «فاتيكان الشيعة « عبارة استخدمها لاول مرة الرئيس الراحل مام جلال لوصف النجف الاشرف وكان يرددها في لقاءاته السياسية وحواراته مع وسائل الاعلام وكذلك في مراكز البحوث مستنداالى حقائق كان يعرضها.وذلك لاضفاء قدسية اكبر للنجف وكربلاء داخليا واقليميا وعالميا وكذلك في الدفاع عن وطنية الشيعة في العراق بانهم عراقيون لايتبعون الا للعراق وايضا لتشجيع الحكومة العراقية على الاهتمام الجاد بهذه الامان المقدسة في كافة المجالات الاعمارية والاثرية والتعليمية .

وقد اصبح وصف الرئيس مام جلال لهذه الاماكن المقدسة بهذا الاسم(فاتيكان الشيعة) اسما عالميا ومتداولا.

فاتيكان الشيعة هي النجف الأشرف

في حوار مع فضائية (الفيحاء) شهر يونيو ٢٠٠٦ رد الرئيس مام جلال على تصريح بان الولاء الشيعي هو لايران وقال: أولاً أساس التشيع بدأ في العراق وعلى أيدي العرب وليس على أيدي الفرس، الفرس بعد خمسة قرون صاروا شيعة قبل كانوا سنة، والشيعة في العراق هم أساس التشيع في العالم، ودائماً المرجعيات الشيعية العالمية كانت موجودة في العراق إلا بعدما طردهم صدام حسين، وفاتيكان الشيعة هي النجف الأشرف، المدن المقدسة النجف الأشرف، كربلاء، الكاظمية، سامراء كلها موجودة في العراق، الأئمة الكبار الإمام علي والحسين وكاظم وعباس كلهم موجودون في العراق، فليس هنالك في الحقيقة التبعية لشيعة العراق، إذا كان لا بد من كلام تبعية فشيعة إيران تابعون لشيعة العراق حقيقة من حيث المذهب من حيث مرجعية..

وقال: هذه الحقيقة يجب ان ندرسها،فالمذهب الشيعي مذهب عروبي بخلاف المذاهب الإسلامية الأخرى، في المذهب الشيعي نقاط مثلاً الإمام الحنفي مختلف معهم في مواضيع تفضيل العرب على غير العرب، في المذهب الشيعي ببعض الأماكن و في بعض المجالات يفضلون العربي على غير العربي، وكذلك المذهب الشيعي يعتقد أن الحاكم(الخليفة) يجب أن يكون عربيا بينما مذهب الإمام الحنفي قال الخليفة يجوز ان يكون غير عربي .

وفي حديث مع فضائية (العربية) في نيسان ٢٠٠٦ قال الرئيس مام جلال:

شيعة العراق عموما مستقلون ووطنيون وبرهنوا طوال التاريخ التمسك بعراقيتهم، انا عندي مثل لا يرضيني ولكن اذكره لك وهو ان الاغلبية من الجنود والضباط الشيعة في الجيش العراقي قاتلوا ايران عندما شن صدام حسين العدوان على ايران، فالشيعة في العراق اولا عرب ثم ان فاتيكان الشيعة في العالم هو النجف الاشرف والنجف الاشرف دائما كانت مركز المرجعية الشيعية في العالم وان سماحة السيد علي السيستاني هو الآن المرجع المحترم والمعتبر في العراق وهو مستقل وحريص على استقلال القرار العراقي.

وفي حوار مع فضائية (الحرة) في ايار ٢٠٠٦ اكد الرئيس مام جلال :

مدينة مقدسة مثل مدينة النجف التي هي فاتيكان الشيعة في العالم كان المفروض ان نجعلها مدينة نموذجية في العالم وهذا جيد لوجه العراق وسمعة العراق وهيبة العراق، عندما يزورها مئات الالوف او الملايين، هذا ليس لانهم شيعة، بل لانها مدينة مقدسة اسلامية، وهذه المدينة المقدسة الاسلامية تستحق التعمير والازدهار وبالتالي نحن نؤدي واجبا ازاءها عندما نقدم لها المساعدات.

وفي حديث مع صحيفة (الحياة) اللندنية في يونيو ٢٠٠٧، اكد الرئيس مام جلال :

أنا اعتقد ان شيعة العراق لن يكونوا أبداً تابعين للشيعة في ايران.

اولاً دعني اقول لك أمثلة المرجعيات، عندنا أربع مرجعيات، على رأسهم سماحة السيد علي السيستاني، هؤلاء مختلفون مع ايران حول موضوع ولاية الفقيه، فهم لا يريدون ولاية الفـقيه، وهذا خلاف كبير. شيء يذكر بالحركة الشيوعية العالمية والخلاف بين الصين وروسيا.

ثانياً هؤلاء المراجع يعتبرون انفسهم هم مراجع الشيعة في العالم.

ثالثاً النجف الاشرف هو «فاتيكان الشيعة» في العالم وليس قم أو مشهد.

رابعاً أكثر أضرحة أئمة الشيعة موجودة في العراق، الإمام علي والحسين والعباس والكاظم والعسكريان. هناك واحد فـــقط توفي في مشهد.

عندما يذهـــبون الى ضريحه يقـــولون: «يا غريب الدار السلام عليكم».

لذلك لا خطر من ان يكون شـــيعة العـــراق اتبـــاعاً لإيران أبداً.

وفي حوار مع صحيفة(الشرق الاوسط)اللندنية في تشرين الثاني ٢٠١٠ :

جدد الرئيس مام جلال التاكيد على ان العراق هو الموطن الأساسي للشيعة وقال: نحن نعتقد أن النجف هو فاتيكان الشيعة في العالم وأن الأماكن المقدسة موجودة في العراق: كربلاء، سامراء، الكاظمية.. والقبور المقدسة: الإمام علي، الحسين، كاظم، عباس، العسكريين الاثنين.. كلها موجودة في العراق، ولذا نحن نعتبر أن العراق هو الموطن الأساسي للشيعة.

*رئيس التحرير

*اعد هذا المقال كاسناد لتقرير الباحث «مهيار كاظم» في معهد «المجلس الأطلسي» الامريكي بعنوان «صعود الفاتيكان الشيعي في العراق» حيث استخدم الباحث عبارة «فاتيكان الشيعة

د.محمد نور الدين:

تركيا.. معركة «على حدّ السكين

باحث ومؤرخ متخصص في الشؤون التركية .. أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية.. له أكثر من ٢٠ مؤلفاً وعدد من الأبحاث والمقالات

انتصر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في جميع معاركه الانتخابية منذ العام ٢٠٠٢ سواء الرئاسية أو النيابية أو في الاستفتاءات التي كان يطرحها حول قضية معينة.

غير أن المعركة الرئاسية المقبلة في ١٤ أيار/مايو المقبل ستكون «أم المعارك» بالنسبة له.

إذ أعلن أردوغان أنه سيخوض آخر انتخاباته، أي لن يترشح بعدها لأي انتخابات، على الرغم من أنه لا يزال في سن السبعين.

ولكنَّ هناك أمراً أساسياً هو أن الدستور هو الذي يمنع

عليه الترشح لولاية ثالثة إلا إذا ارتأت أغلبية في البرلمان غير ذلك. ومع أن أردوغان يترشح للمرة الثالثة إلا أنه يعتبر أن احتساب العدد يبدأ مع التعديلات الدستورية التي حصلت عام ٢٠١٧ وبدأ تنفيذها عام ٢٠١٨ وليس مع الانتخابات الرئاسية التي حصلت عام ٢٠١٤ على النظام القديم.

النظام الرئاسي الجديد الذي تحصل في ظله الانتخابات الرئاسية الحالية منح رئيس الجمهورية صلاحيات شبه مطلقة في كل المجالات على حساب البرلمان الذي فقد الكثير من صلاحياته.

مع ذلك يبقى للانتخابات النيابية التي ستجرى في الوقت نفسه مع الانتخابات الرئاسية أهمية أن يكون البرلمان بما تبقى له من صلاحيات منسجماً مع رئيس الجمهورية في بعض القضايا.

صعوبة المعركة الرئاسية أنها تأتي في ظل تقارب النتائج في استطلاعات الرأي بين أردوغان ومرشح المعارضة كمال كيليتشدار أوغلو.

بحيث تعطي كلاً منهما ما بين ٤٤ و٤٦ في المئة. لكن المفاجأة أن هناك مرشحَين محسوبين أساساً على المعارضة قد دخلا السباق الرئاسي هما محرم اينجه وسنان أوغان وينال الأول في الاستطلاعات نسبة ٦ في المئة والثاني اثنين في المئة.

ولو ذهبت هذه النسب إلى كيليتشدار أوغلو لكان فوزه مضموناً من الدورة الأولى. وفي حال بقي الحسم للدورة الثانية بين أردوغان وكيليتشدار أوغلو فليس واضحاً لأي منهما ستذهب أصوات اينجه وأوغان.

علماً أن اينجه وللمفارقة كان مرشح المعارضة في الانتخابات الماضية عام ٢٠١٨ بوجه أردوغان. وستكون المعركة بالتالي «على حد السكين» وتتوقف نتائجها على نقطة أو نقطتين.

يحمل المرشحان الرئيسيان الكثير من الوعود للناخبين. أردوغان كونه رئيساً للجمهورية وزعيماً لتركيا منذ العام ٢٠٠٢ يراكم الكثير من الإنجازات بصفته الرسمية.

وبالتالي فإن كل ما تحققه الدولة للمواطنين يجيّره أردوغان إلى شخصه كرئيس لحزب العدالة والتنمية. ويبدو لذلك مرشح المعارضة أمام مواجهة مرشح الدولة بكل إمكانياتها.

يعتبر أردوغان نفسه مرشح المشاريع الكبرى من الجسور والأنفاق والطرق والمسيرات والأسلحة والسفن الحربية والسيارة محلية الصنع.

لكن ظلاً ثقيلاً يرخي بظلاله هذه المرة على المعركة الانتخابية، هو القضية المعيشية، حيث يذهب المواطن إلى صناديق الاقتراع وقد أناخت الأزمة الاقتصادية وغلاء الأسعار وتدهور سعر الليرة التركية بكلاكلها على خيارات المواطن، وهو عامل قد يكون لصالح مرشح المعارضة باعتبار أن السلطة الحالية لو كان بإمكانها أن تحقق ما تعد به المواطنين لكانت حققته وهي الآن في الحكم. من هنا تحولت وعود المعارضة بتحسين الوضع إلى برنامج لأردوغان يستنسخه كما لو أنه مرشح المعارضة لا السلطة.

> **ظل ثقيل يرخي بظلاله هذه المرة على المعركة الانتخابية**

غير أن ما يؤرق أردوغان هو الموقف الحساس والمهم لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي الذي يقضي بالتصويت ضمناً لكيليتشدار أوغلو. وهذا شكل دفعاً كبيراً له، إذ إن أصوات الحزب الكردي لا تقل عن عشرة في المئة. وتكاد مناخات القاعدة الكردية تجزم بفوز كيليتشدار أوغلو وبترحيل أردوغان إلى التقاعد.

في جميع الأحوال ستكون المعركة الرئاسية صعبة وستكون الأصوات متقاربة ويبذل كل مرشح أقصى إمكاناته

الداخلية والخارجية من أجل حسم المعركة لصالحه. لأن فوز أردوغان يعني استمرار «الستاتيكو» الراهن على جميع الجبهات مع تشدد أردوغاني أكبر كونه تحرر من ضغوط المعركة الرئاسية. لكن خسارة أردوغان وفوز كيليتشدار أوغلو يعني أن تركيا والمنطقة والعالم أمام زلزال حقيقي يعيد خلط معظم الأوراق والتوازنات في كل الاتجاهات.

إردوغان: لا تسلموا البلاد لـ«الكفار»

ودخلت الانتخابات الرئاسية في تركيا مرحلة إغداق الوعود، خصوصاً بعدما جاءت نتائج استطلاعات الرأي متقاربة بين مرشّحَي السلطة رجب طيب إردوغـان، والمعارضة كمال كيليتشدار أوغلو.

وتحت شعار «مع الرجل الصح، الطريق يتواصل»، توجّه الرئيس التركي، خلال احتفال حاشد أُقيم قبل أيـام، ببيان انتخابي مطوّل، أَغدق فيه الوعود يميناً وشمالاً، رابطاً إيّاها بعامَي ٢٠٥٣ (ذكـرى فـتـح القسطنطينية ١٤٥٣)، و٢٠٧١ (ذكرى معركة ملازكرد ١٠٧١ بين السلاجقة والبيزنطيين)، قائلاً إن «حزب العدالة والتنمية يستطيع أن يفعل ما لا تستطيع المعارضة فِعله».

> **ما يؤرق أردوغان هو الموقف الحساس والمهم لحزب الشعوب الكردي**

وخصّص إردوغان القسم الأكبر من بيانه للحديث عن الوعود الاقتصادية، مِن مِثل إنشاء برنامج دعم خاص بالأسرة، وإنشاء مصرف للعائلة والشباب يتمّ تمويله من عائدات الغاز والنفط المستخرَج من البحر الأسود، واعداً أيضاً بتعديل نظام التقاعد لتتمكّن المرأة من التقاعد مبكراً، وبمنْح النساء اللواتي لا يعملْن راتباً تقاعدياً، كما سيُمنح المتزوجون الجدد من الشباب قروضاً ميسّرة طويلة الأمد، وسيُعفى طلاب الجامعات من الضرائب على الهواتف الجوالة وأجهزة الكومبيوتر، على أن يُخصَّص لكلّ طالب شريحة عشرة غيغا مجانية شهرياً.

ومن جملة الوعود، سيُصار إلى زيادة الرواتب لمواجهة التضخّم، وخفض نسبة هذا الأخير إلى خانة واحدة. وكذلك، سيجري إلغاء المقابلات مع المرشّحين لدخول القطاع العام، واختيار الموظّفين الجدد تبعاً للعلامات التي كانوا حصلوا عليها في الامتحانات الرسمية.

ووعد إردوغان أيضاً بإعادة بناء كل ما تهدَّم في زلزال السادس من شباط، وعددها ٦٥٠ ألف مسكن سيتمّ تسليم نصفها خلال سنة.

ويهدف الرئيس التركي، وفق برنامجه الانتخابي، إلى تشجيع السياحة الصحيّة، ليصل الرقم إلى ثلاثة ملايين شخص بدخل سنوي قدّره بعشرة مليارات دولار، جنباً إلى جنب العمل على بلوغ عدد السيّاح سنوياً ٩٠ مليون سائح، بدخل قدرُه مئة مليار دولار، والوصول بالتجارة الخارجية إلى حجم تريليون دولار، وبالناتج القومي إلى تريليون ونصف تريليون دولار، ونسبة نمو ٥٫٥٪، ورفْـع متوسّط الدخل الفردي إلى ١٦ ألف دولار سنويّاً، وإصدار ليرة تركية رقميّة، وإدخـال ستة ملايين مستخدَم جديد في سوق العمل سنويّاً، وخفض نسبة البطالة إلى ٧٪، وإيصال خدمة الجيل الخامس (5G) إلى كلّ المواطنين، وتخزين ١٩٣ مليار متر مكعب من المياه.

وأضاف إلى وعوده، أن حكومته «لن تستسلم لإرهاب حزب العمال الكردستاني، ولا لفاشية حزب الشعب الجمهوري»، لافتاً إلى أنه سيدخل إصلاحات على النظام الرئاسي في ضوء التجربة التي مرّت، ولا سيما النظام القضائي.

وفي معرض بيانه الانتخابي، أشار إردوغان إلى العمل على إكمال المشاريع الكبرى، من مِثل المفاعل النووي في آق قويو (مع روسيا)، وغاز البحر الأسود، على أن ترتفع

نسبة إنتاج الكهرباء من ١٠٠ غيغاوات حالياً، إلى ١٣٦ غيغاوات، وتزداد خطوط القطارات السريعة بين المدن، ومنها خط قطار بسرعة استثنائية بين أنقرة وإسطنبول، وستُنشأ ثلاثة موانئ جديدة في تكرداغ والإسكندرون ومرسين. وأعلن إردوغان عن إدخال السيارة الجديدة «TOGG» في الخدمة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السفينة الحربية «أناضول TCG» التي تُستخدم كحاملة طائرات صغيرة وحاملة جنود ولها مهامّ هجومية، وتعتبر درّة الأسطول التركي.

وبطبيعة الحال، لم يوفّر إردوغان مهاجمة خصمه كيليتشدار أوغلو، متوعّداً بـ«دفنه» هو وشركائه في صندوقة الاقتراع في ١٤ أيار المقبل، وبـ«سحق» «حزب العمال الكردستاني» وجماعة فتح الله غولين وكل المنظمات الإرهابية، معتبراً أن وعود المعارضة هي «وعود الإرهاب الكردي وغولين».

وقال، في برنامج تلفزيوني، إنه سيعمل على ألاّ يحرِج الناخبين، وأن يفوز بالتالي من الدورة الأولى. وفي هذا الإطار، اعترف الصحافي جيم كوتشوك، المؤيّد للسلطة، بأن معركة إردوغان «على حدّ السكين»، ولذلك فهو قد يُصدِر عفواً عاماً يُكسِبه عدداً كبيراً من الأصوات. غير أن ما قاله رئيس «حزب اليسار الديموقراطي»، أوندير أقصاقال، كان لافتاً جداً، حين اتّهم، أثناء مشاركته إردوغان حفلَ وضْع حجر الأساس لمساكن جديدة في ملاطيا، المعارضة بـ«الكفر».

وقال أقصاقال: «هذه الانتخابات ليست كسابقاتها بين اليمين واليسار، بل هي انتخابات أمّة الوطن»، مضيفاً: «إن شاء الله، في ١٤ أيار، لن نسلّم وطننا إلى الكفّار». وعلى رغم أن هذا التصريح لاقى ردود فعل واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي، إلاّ أن أقصاقال واصل الإصرار على موقفه في افتتاح مستشفى في مدينة قوجا علي، قائلاً إنه «على رأس تحالف الأمّة (المعارض) الولايات المتحدة، وخلْفه حزب العمال الكردستاني، وإلى جانبه فتح الله غولين.

هم يريدون تقسيم الأمّة، ولكن لن ندعَ أقدام هؤلاء الكفّار تطأ هذه الأرض». كذلك، لم يتأخّر رجال الدين على التحريض على «حزب الشعب الجمهوري»، إذ تحدّث الشيخ إحسان شينوجاك إلى صحيفة «يني عقد» الإسلامية الموالية لإردوغان، قائلاً إن «العمل الأعظم الذي يمكن أن يقوم به مسلم إرضاء لله تعالى، هو معاداة حزب الشعب الجمهوري».

أمّا على صعيد المعارضة، فقد بلغت وعودها درجة المسّ بجذور النظام الرئاسي وشطْبه نهائيّاً والعودة إلى نظام برلماني قوي، وأيضاً العفو أو الإفراج عن جميع الذين زجّتهم السلطة في السجون أو سرّحتهم من وظائفهم بعد محاولة انقلاب عام ٢٠١٦. ولكن الوعود الحالية تركّزت أكثر على القضايا المعيشية المباشرة التي تهمّ المواطن العادي، من البطالة وتوفير فرص العمل ودعم الأسر والشباب وبرامج حماية العائلات الفقيرة.

> **في جميع الأحوال ستكون المعركة الرئاسية صعبة وستكون الأصوات متقاربة**

ويَعتمد مرشّح المعارضة، كيليتشدار أوغلو، على الفيديوهات القصيرة للترويج لحملته الرئاسية، بعدما امتنعت جميع المحطّات الموالية، من نشْر أيّ دعاية ولو مدفوعة له. وغالباً ما يبدأ مقاطعه المصوّرة بعبارة «أعدكم»، وقد وعد الشباب، قائلاً إن هناك ثلاثة أسباب لكي يصوتوا له: أوّلاً ستُعفى السيارة التي يشترونها من الضرائب، وستزاد قيمة القروض – ومن دون فائدة – للجميع، وسيتم تثبيت نسبة التضخّم لمدّة سنتين، وتوفير خمسة ملايين فرصة عمل خلال خمس سنوات».

وفي تشاناق قلعة عند مضيق الدردنيل، ومع الشعار الشهير «أنا كمال، آتٍ»، أقام كيليتشدار أوغلو مهرجاناً

حاشداً شاركه فيه رئيسا بلديتَي أنقرة منصور ياواش، وإسطنبول أكرم إمام أوغلو، اللذان ألقى كلّ منهما كلمة أمام الحشود. وقال ياواش إن «خطاب السلطة يقوم على التخويف من التغيير، وبأن عظائم الأمور ستحصل إذا فازت المعارضة، لكن تجربتنا في البلديات كانت غاية في الشفافية والنجاح وتوفير فرص العمل»، مضيفاً أن «إمبراطورية الخوف ستجد نهاية لها في ١٥ أيار المقبل».

ومن جهته، تحدّث إمام أوغلو عن أن «العدالة ستجد نفسها، في ١٥ أيار، حيث سينتصر تحالف الأمّة وتتجسّد إرادة الأمّة، وسيربح كيليتشدار أوغلو ليكون الرئيس الـ١٣ للجمهورية، وكل شيء سيكون جميلاً». أمّا كيليتشدار أوغلو، فقال إن «إردوغان يتّهمنا بأنّنا غير قادرين على فعل شيء. لكنّنا نقول له: سنفعل وسنوفّر فرص العمل للجميع ولن ينام طفل جائعاً في سريره ولا عائلة محرومة. وأنا أعدكم بأنّنا سننتصر معاً وننهي حكم الرجل الواحد»، مضيفاً: «يتّهموننا بالإرهاب فيما هم الذين هربوا منه ونقلوا رفات سليمان شاه من مكانه في سوريا إلى مكان آخر... إن المال الذي تمّ تهريبه إلى إنكلترا والولايات المتحدة، وتبلغ قيمته ٤١٨ مليار دولار، سنعيده إلى تركيا. وعصابة الخمسة (الشركات الخمس المقرّبة من السلطة التي تعطَى دائماً التلزيمات) لا تريدني رئيساً.

ولكن حتى لو كانوا خمسة آلاف شركة وليس خمس، فسنعيد المال للأمّة ولن نأكل حقّ العبد». وكان سلجوق أوزداغ، نائب رئيس «حزب المستقبل» المعارض، قال إنه قد تكون هناك محاولة لاغتيال كيليتشدار أوغلو، داعياً إلى تشديد الحراسة الخاصة به. وهي معلومات أكدها أيضاً إردوغان طوبراق، كبير مستشاري كيليتشدار أوغلو، قائلاً إن على الدولة أن تكون أكثر حساسيّة تجاه هذا الموضوع.

وتتهم المعارضة، الرئيس التركي بأنه يستنسخ برنامجها، وبأنه لم يأتِ بجديد، إذ يقول علي باباجان، زعيم «حزب الديموقراطية والتقدّم» المعارض: «أنا مسرور لأن إردوغان يقرأ برنامج عملنا قبل أيام قليلة من الانتخابات».

ومن جهته، يرى عاكف باقي، الكاتب في صحيفة «قرار» المعارِضة، أن الشعور العام كما لدى المعارضة، كذلك لدى «العدالة والتنمية» أن إردوغان لم يُخرج بعد «أرانبه الصغيرة». ومع ذلك، يقول باقي إن الرئيس التركي «لم يَعُد لديه أرانب ليخرجها، وماذا لديه أفضل من أرنب محرم إينجه والتشهير بأن الأصوات التي سينالها كيليتشدار أوغلو ستذهب إلى حزب العمال الكردستاني والولايات المتحدة الامريكية؟».

أمّا مصطفى بلباي، في صحيفة «جمهورييات»، فيتّهم إردوغان بأنه «لم يأتِ بجديد، بل استنسخ وعود المعارضة وأطلق وعوداً كما لو أنه الآن بدأ مشواره في السلطة، وكما لو أنه لم يكن فيها منذ ٢٠ عاماً». ويقول إن «دعوة السلطة لتطبيق الوعود الآن وفوراً، يجب أن تقابَل بشعار «التغيير الآن وفوراً»».

> **يعتبر أردوغان نفسه مرشح المشاريع الكبرى**

ووفق مراد يتكين، فإن إردوغان يَعِد الناس بوعود المعارضة نفسها، بل إنه في كل انتخابات يقول للناخبين: «إدعموني للمرّة الأخيرة»، مضيفاً أنه «على الرغم من أن أوساط إردوغان واثقة من انتصاره، فإن الرياح تميل أكثر إلى كيليتشدار أوغلو».

*اعداد:المرصد عن صحيفتي «الخليج»الاماراتية و»الاخبار»اللبنانية

حسني محلي:

انتخابات تركيا.. «أنا علوي»!

في الوقت الذي كان كثيرون يتوقّعون أن يُؤلي الرئيس إردوغان وفريقاه السياسي والإعلامي «علوية» منافسه كمال كليجدار أوغلو أهمية خاصة في حملته الانتخابية، فوجئ الجميع بالفيديو القصير، الذي بثّه كليجدار أوغلو عبر حسابه في شبكات التواصل الاجتماعي، بعنوان «أنا علوي».

ويبدو أنه جاء من منطق «أحسن خطة دفاعية هي الهجوم»، وهو ما فعله كليجدار أوغلو عندما خصّص فيديو آخر للكُرد، وقال عنهم «إنهم جزء من هذا الوطن، ولا يحق لأحد أن يقول عنهم إنهم إرهابيون». وأثار الفيديو، الذي تحدّث فيه كليجدار أوغلو عن شخصيته كإنسان، وقال فيه إنه «علويّ المذهب ويؤمن بالله ومحمد وعلي»، ردود فعل واسعة في الشارعين الإعلامي والسياسي وشبكات التواصل الاجتماعي، ولدى عامة الشعب، بعد أن حقق عدداً قياسياً من المشاهدات، بلغ ٨٥ مليوناً، وهو ما يعني أن كثيرين من الذين شاهدوا الفيديو عادوا وشاهدوه مرة أو مرتين، لأن عدد سكان تركيا ٨٤ مليون نسمة.

ومع أن حلفاء كليجدار أوغلو في تحالف الأمة، وهم زعماء الحزب الجيد وحزب الديمقراطية والتقدم والمستقبل والديمقراطي والسعادة، أعلنوا فوراً تأييدهم مرشحهم المشترك للرئاسة، وعَـدّوا تصريحاته «جزءاً من الشجاعة والصراحة، اللتين يتمتع بهما، في مجمل خطاباته وأقواله عندما يتحدث إلى الشعب التركي»،

فلقد حاول الرئيس إردوغان والبعض من وزرائه وإعلامه الموالي التصدي للتأثير الإيجابي لاعترافات كليجدار أوغلو، الذي أثبتت الاستطلاعات أن شعبيته زادت نحو ٤٪ بعد بثّ الفيديو.

وعلى الرغم من أن البعض حاول اتهام كليجدار أوغلو بـ«زرع بذور العداء الطائفي واستفزاز فئة ضد فئة أخرى»، فإن دعم حلفاء كليجدار أوغلو جاء لمنع أي ردود فعل سلبية من الأوساط السنية، انطلاقاً من أن زعماء الأحزاب الخمسة، الذين سيصبحون نواب رئيس الجمهورية، ومعهم رئيسا بلديتَي إسطنبول أكرم إمام أوغلو وأنقرة منصور ياواش، اللذان سيصبحان أيضاً نائبَين لرئيس الجمهورية، هم جميعاً من السنّة.

وهو ما تعوّد عليه الأتراك منذ قيام الدولة العثمانية (حكمها ٣٦ سلطاناً)، ومن قبلها الدولة السلجوقية، بحيث كان كلّ ملوكها وسلاطينها من السنّة، مع التذكير بأن البعض يقول إن مؤسّس دولة السلاجقة، الأمير سلجوق، هو يهودي من يهود القوقاز، والدليل أن أسماء أولاده هي داوود وإسرائيل وموسى ويونس وميكائيل.

كما أن رؤساء الجمهورية التركية، منذ إعلانها في عام ١٩٢٣، وعددهم حتى الآن ١٢ رئيساً، هم من السنّة، حال الأغلبية الساحقة من القيادات السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية في الدولة التركية.

ولا تعترف هذه الدولة، بمن فيها الرئيس إردوغان، بالعلوية كمذهب ديني، بل هي جماعة ثقافية، والدليل أن إردوغان كلّف وزارة الثقافة الاهتمام بمشاكل العلويين، على الرغم من حديثه بين الحين والحين عن حقوقهم في العبادة وغيرها، من دون أن يتذكّر أن عدد العلويين في تركيا يتراوح بين ١٢ و١٥ مليوناً، والبعض يقول عشرين مليوناً، وتعرّضوا، في معظم فترات التاريخ، لاضطهاد مبرمج، وفي بعض الأحيان دموي.

وبدأ هذا الاضطهاد بالمجازر التي تعرّض لها العلويون على يد السلطان سليم، الذي غزا إيران عام ١٥١٤. وقيل إنه قتل عشرات الآلاف من العلويين، وهو في طريقه إلى إيران، وعند العودة منها، ونفى مَن تبقّى منهم إلى أجزاء متفرقة من أراضي الدولة العثمانية، بما في ذلك البوسنة وليبيا، وهرب آخرون إلى الجبال العالية في منطقة إسكندرون، شماليّ اللاذقية.

> **أثار فيديو تحدث فيه أوغلو عن شخصيته كإنسان، ردود فعل واسعة**

استمرّت عمليات الاضطهاد ضد العلويين، رسمياً ونفسياً، حتى بعد قيام الجمهورية التركية، وقضى عشرات الآلاف من العلويين ضحايا لحرب ضارية في منطقة تونجلي، بعد أن هاجم الجيش المنطقة بحجّة تمرُّد أهلها من العلويين والكرد ضد الدولة في الفترة ١٩٣٥-١٩٣٧.

كما تعرّض العلويون، في فترات متعدّدة، لسياسات الاستقصاء، مع انعكاسات ذلك على الشعور المتطرف ضدهم، قومياً ودينياً، وهو ما أدّى إلى مهاجمة مراكزهم ودُور عبادتهم، وحتى فعّاليّاتهم الثقافية، في مرعشلي ومالاطيا وإسطنبول وأضنة وسيواس ومدن أخرى.

ولقي المئات منهم مصرعهم خلال هذه الأحداث الدموية، في الوقت الذي كانت المؤسسة الدينية التركية لا تعترف بالعلويين كمذهب أو طائفة، وترى أنهم «مجموعة مرتدة لا يمكن الاعتراف بها»، وهو ما شجّع الأوساط الشعبية من القوميين والإسلاميين على استهدافهم بين

الحين والحين، ودفع ذلك العلويين إلى التمسُّك، أكثر من الآخرين، بالنظام العلماني، الذي يستهدفه إردوغان منذ استلامه السلطة نهاية عام ٢٠٠٢، لكن، بصورة خاصة، بعد ما يُسمى «الربيع العربي»، عندما أعلن إردوغان نفسه زعيماً للإسلاميين السنّة في العالم، فهاجم إيران لأنها تدعم الرئيس الأسد «من منطلقات طائفية»، واتّهمها بـ«العمل من أجل التمدُّد في المنطقة، قومياً وطائفياً».

وهو ما ركّزت عليه وسائل الإعلام الموالية له، وتبنّت كل أنواع الدعم التركي للمجموعات المسلّحة التي تقاتل «ضد بشار الأسد ونظامه العلوي»، وهذا ما أومأ إليه إردوغان عام ٢٠١٣، عندما قال «إن كليجدار أوغلو، الذي يعترض على تدخّلنا في سوريا ويدعم الأسد، إنّما يفعل ذلك لأنه علوي مثله».

في جميع الحالات، وأيّاً تكُن تكتيكات إردوغان المحتملة ضد خطوة كليجدار أوغلو، التي حققت له تفوقاً نفسيّاً في الشارع الشعبي، فبات واضحاً أن تركيا مقبلة على مرحلة تاريخية عبر فوز كليجدار أوغلو في الانتخابات، وهو ما تتوقّعه أغلبية استطلاعات الرأي المستقلة، بفارق خمس نقاط، في الجولة الأولى.

> **استمرت عمليات الاضطهاد ضد العلويين، رسميا ونفسيا**

ويدفع هذا الاحتمال كثيرين إلى وضع حسابات جديدة من أجل تركيا في «عهد الرئيس العلوي ونوابه السنّة السبعة»، وخصوصاً أن هذا «العلوي» سبق له أن اقترح تشكيل تكتُّل إقليمي جديد باسم منظمة السلم والتعاون الشرق الأوسطي، والذي سيضمّ في البداية كلاً من تركيا وسوريا والعراق وإيران.

وسيكون هذا «الرباعي»، إنْ تأسس، مثيراً جداً في حال انتخاب العلوي كليجدار أوغلو رئيساً لتركيا، وأغلبية سكانها من السنة، كما هي الحال في سوريا، في مقابل أغلبية للشيعة في العراق وإيران.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية تاريخية بالنسبة إلى العالم الإسلامي، وهو ما يصادف المصالحة بين السعودية، التي ترى نفسها «حامية حمى السنّة»، قبل أن يدخل الرئيس إردوغان على الخطّ بعد ما يسمى «الربيع العربي»، وضد آل سعود، الأعداء التاريخيين للأتراك ورثة الدولة العثمانية، وبين «إيران الشيعية»، التي تدعم حركات المقاومة الشيعية في المنطقة، كما تدعم كل من يقف إلى جانبها، كما هي الحال في سوريا، التي يُعَدّ أكثر من ٧٠٪ من سكانها من السنّة، وصمدوا معاً، بدعم من الحلفاء والأصدقاء، ضدّ أكبر عدوان كوني همجي تعرّضت له سوريا في تاريخها، ليكون الكيان الصهيوني هو الرابح الوحيد من هذا العدوان.

ويبقى الرهان الأخير على ما سيقوله، أو ما سيفعله الرئيس إردوغان، ليس فقط من أجل منع فوز كليجدار أوغلو، بل أيضاً من أجل تغيير الخريطة السياسية والاجتماعية في المنطقة، والتي لطالما راهنت عليها دائماً الدول والقوى الإمبريالية والاستعمارية وحلفاؤها في المنطقة وعبر استعداء البعض من دولها ضد الدول الأخرى، وراح الملايين من شعوبها ضحية لهذا التآمر.

وفي جميع الحالات، الكل يعرف أن إردوغان لا ولن يتقبّل الهزيمة هكذا بسهولة، وأنه سيستنفر كل إمكاناته وإمكانات الدولة، في كامل أجهزتها ومؤسساتها ومرافقها، من أجل منع كليجدار أوغلو من الانتصار، وهو الاحتمال الذي يُخيف الكثيرين، الذين وضعوا ويضعون من أجله عدداً من السيناريوهات المزعجة، في جميع الحالات!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

*الميادين.نت

الحاجة للوحدة في عالم يشهد تهديدات خطيرة للنظام الدولي

بيان اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع المنعقد في اليابان ٢٠٢٣

صدر نص البيان التالي في ١٨ نيسان/إبريل ٢٠٢٣عن وزراء خارجية دول مجموعة السبع، وهي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي.

أولا. مقدمة

نحن، وزراء خارجية مجموعة السبع في كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، نؤكد على إحساسنا القوي بالوحدة في وقت يواجه العالم فيه تهديدات

خطيرة للنظام الدولي، بما في ذلك الحرب العدوانية الروسية المستمرة على أوكرانيا. إننا نعيد تأكيد التزامنا بالعمل الجماعي لمواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك التغير المناخي، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، والصحة، والأمن الغذائي والطاقة، ودعم وتعزيز النظام الدولي الحر والمفتوح الذي يرتكز على سيادة القانون، واحترام ميثاق الأمم المتحدة. كما أننا سنواصل العمل مع شركائنا لتعزيز المجتمعات المنفتحة والشفافة والمرنة والمستدامة التي تدافع عن حقوق الإنسان والعدالة والكرامة وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا. ونؤكد من جديد عزمنا على تعزيز الأمن البشري ومواصلة بناء مجتمع عالمي لا يترك أحدا يتخلف عن الركب. وندعو جميع الشركاء للانضمام إلينا في مواجهة هذه التحديات العالمية الملّحة والعمل معا لبناء مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا وأمانا.

ثانيا. تعزيز السلام والأمن

١. حرب العدوان الروسي على أوكرانيا

إننا ندين مرة أخرى بأشدّ العبارات الممكنة الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا، تلك الحرب التي تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. يجب على روسيا سحب جميع القوات والمعدات من أوكرانيا على الفور ودون قيد أو شرط. كما نجدد التزامنا اليوم بدعم أوكرانيا طالما يتطلب الأمر ذلك، وتوفير الدعم الأمني والاقتصادي والمؤسسي المستدام لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها، وتأمين مستقبلها الحر والديمقراطي، وردع العدوان الروسي في المستقبل.

نكرر دعمنا لجهود الرئيس زيلينسكي لتعزيز سلام شامل وعادل ودائم، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، وندعم المبادئ الأساسية التي نصّت عليها صيغته الخاصة بالسلام. كما أننا نرحب بالقرار ES / RES / A-٦/١١، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ فبراير/شباط ٢٠٢٣، والذي لاقى دعما واسعا من المجتمع الدولي في الجلسة الخاصة الطارئة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسنواصل مساعدة أوكرانيا على إصلاح واستعادة الطاقة الحيوية والبنية التحتية البيئية ونعيد التأكيد على دعمنا القوي لأمن الطاقة في أوكرانيا. يجب أن تستمر جهود مكافحة الفساد والإصلاح المحلي في أوكرانيا، وسوف تحظى بدعمنا. وفي هذا الصدد، نكرر ثقتنا التامة بمجموعة دعم سفراء الدول الصناعية السبع في أوكرانيا ودورها في دعم عملية التنفيذ.

إن كلام روسيا النووي الذي يتصف بعدم المسؤولية وتهديدها بنشر أسلحة نووية في بيلاروسيا أمر غير مقبول. إن أي استخدام روسي للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية سيواجه عواقب وخيمة. ونشير إلى الأهمية التي يتمتع بها سجل عدم استخدام الأسلحة النووية الذي امتدّ على مدى ٧٧ عاما منذ عام ١٩٤٥. وندين استمرار روسيا في استيلائها على محطة زابوريجيا للطاقة النووية وعسكرتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب وخيمة محتملة على السلامة والأمن النوويين. إننا ندعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة في تعزيز السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا، بما في ذلك قيادة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للجهود المبذولة في محطة زابوريجيا.

إننا نعبر عن التزامنا بتكثيف العقوبات ضدّ روسيا، وبتنسيقها وبتنفيذها التام، ومن ضمنها تفعيل آلية تنسيق الإنفاذ، والتصدي لمحاولات روسيا والأطراف الثالثة للتهرب من الإجراءات التي تفرضها عقوباتنا وتقويض تلك العقوبات. نكرر دعوتنا للأطراف الثالثة لوقف المساعدة في الحرب الروسية، أو أن تلك الأطراف قد تواجه تكاليف باهظة. كما أننا سنعزز تنسيقنا الذي يهدف لمنع الأطراف الثالثة من تزويد روسيا بالأسلحة والاستجابة لتلك الطلبات، وسنواصل اتخاذ

إجراءات ضدّ أولئك الذين يدعمون ماديا حرب روسيا ضدّ أوكرانيا. إننا مصممون على الإبقاء على ثبات الأصول السيادية الروسية في ولاياتنا القضائية حتى يتم التوصل إلى حل النزاع الذي يعالج انتهاك روسيا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. يجب أن يضمن أي حل للصراع أن تدفع روسيا ثمن الضرر الذي تسببت فيه.

ليس ثمة إمكانية للإفلات من العقاب على جرائم الحرب والفظائع الأخرى التي ارتُكبت كالهجمات الروسية ضدّ المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية. كما ندين عمليات نقل وترحيل الأوكرانيين غير القانونية، بمن فيهم الأطفال، وندين العنف الجنسي الذي يحصل ضدّ الأوكرانيين والمرتبط بالنزاع. ونعيد تأكيد التزامنا بمحاسبة المسؤولين بما ينسجم مع القانون الدولي، بما في ذلك من خلال دعمنا للجهد الذي تبذله الآليات الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية. إننا نؤيد سبل إمكانية إنشاء محكمة دولية يكون مقرها النظام القضائي الأوكراني بهدف محاكمة جريمة العدوان الذي يجري ضدّ أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، نؤكد على أهمية حماية الممتلكات الثقافية والتراث الأوكراني والحفاظ عليها والتي لحق بها الضرر والتي تهددها الحرب العدوانية التي تُشن على أوكرانيا.

أدى تسليح روسيا لموارد الغذاء والطاقة إلى تفاقم مكامن الضعف الاقتصادية، وتفاقم الأزمات الإنسانية الرهيبة القائمة بالفعل، وتزايد انعدام الأمن الغذائي والطاقة العالميين. وسنواصل تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدات الغذائية، لتقديم المساعدة للبلدان وللسكان المتضررين جراء تلك الحرب.

٢. منطقتي المحيط الهندي والمحيط الهادئ

نعيد التأكيد على أهمية الحفاظ على هدوء وانفتاح منطقتي المحيطين الهندي والهادئ، وعلى كونهما منطقتين عامتين ومزدهرتين وآمنتين بالاستناد إلى سيادة القانون وحماية المبادئ المشتركة بما في ذلك حماية السيادة والسلامة الإقليمية والحل السلمي للنزاعات والحريات الأساسية وحقوق الإنسان. كما نعيد التأكيد على المبادرات الفردية لأعضاء مجموعة السبع ونرحب بمبادرات شركائنا لتعزيز مشاركتهم في المنطقة. نؤكد التزامنا بمواصلة تعزيز تنسيقنا بين مجموعة الدول الصناعية السبع بشأن المنطقة، وعملنا مع شركائنا الإقليميين، ومن ضمنهم رابطة دول جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء فيها. ونعيد تأكيد دعمنا الثابت للدور المركزي الذي تلعبه رابطة دول جنوب شرق آسيا ولوحدتها والتزامنا بتعزيز التعاون بما يتماشى مع نظرة رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى منطقتي المحيطين الهندي والهادئ. كما نعيد تأكيد شراكتنا مع دول جزر المحيط الهادئ ونعيد التأكيد على أهمية دعم أولوياتها واحتياجاتها، وفقا لاستراتيجية عام ٢٠٥٠ الخاصة بمنتدى جزر المحيط الهادئ الخاصة بقارة المحيط الهادئ الزرقاء، بما في ذلك من خلال المؤتمر الدولي الرابع الذي سيعقد في ٢٠٢٤ بخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب بالجهد الذي يبذله القطاع الخاص، والجامعات، ومراكز الفكر التي تساهم في الوصول إلى حرية وانفتاح منطقتي المحيطين الهندي والهادئ، ونشجع على ذلك.

٣. الصين

إننا ندرك أهمية التعامل الصريح مع الصين والتعبير عن المخاوف التي تنتابنا لها مباشرة. ونحن نقرّ بالحاجة إلى العمل المشترك مع الصين لمواجهة التحديات العالمية وكذلك في المجالات التي تحظى باهتمامنا المشترك، بما في ذلك التغير المناخي، والتنوع البيولوجي، والأمن الصحي العالمي، والمساواة بين الجنسين. نكرر دعوتنا للصين كي تعمل كعضو مسؤول في المجتمع الدولي. نحن على استعداد للعمل سوية لبناء علاقات بنّاءة ومستقرة من خلال

الحوار وتعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي وعمليات التبادل بين الشعوب بطريقة تعود بالنفع على الجانبين. إنه من مصلحة جميع البلدان، بما في ذلك الصين، ضمان بيئات عمل شفافة وعادلة ويمكن التنبؤ بها. إذ يجب حماية الأنشطة التجارية المشروعة ومصالح الشركات الأجنبية من الممارسات غير العادلة والمعارضة للمنافسة والممارسات غير السوقية، ومن ضمنها القيام بنقل التكنولوجيا على نحو غير مشروع أو الكشف عن البيانات مقابل الوصول إلى السوق. ونحن نشجع الصين على الوفاء بالتزاماتها للتصرف بمسؤولية في فضاء الانترنت، بما في ذلك الامتناع عن القيام أو عن دعم سرقة الملكية الفكرية عبر الانترنت لتحقيق مكاسب تجارية.

نذكّر الصين بضرورة الالتزام بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والكف عن التهديد أو الإكراه أو التخويف أو استخدام القوة. ما زال الوضع في شرق وجنوب بحر الصين يثير قلقنا الشديد. ونحن نعارض بشدة أي محاولات أحادية الجانب لتغيير الوضع القائم بالقوة أو بالإكراه. ولا أساس قانونياً لمزاعم الصين التوسعية في بحر الصين الجنوبي، ونحن نعارض أنشطة الصين لعسكرة المنطقة. نؤكد على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ونعيد التأكيد على دورها الهام في تحديد الإطار القانوني الذي يحكم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ونكرر أن الحكم الصادر عن هيئة التحكيم في ١٢ يوليو/ تموز ٢٠١٦، هو مَعْلم هام، يُلزم الأطراف بتلك التدابير، وأساس مفيد لفض النزاعات بين الأطراف سلميا.

ونؤكد من جديد على أهمية السلم والاستقرار في مضيق تايوان، كمقوم لا غنى عنه لأمن وازدهار المجتمع الدولي، وندعو إلى الحل السلمي للقضايا في هذا المضيق. كما لم يطرأ أي تغيير على الموقف الأساس الذي اتخذه أعضاء مجموعة السبع من تايوان، بما في ذلك سياساتها المعلنة من الصين الواحدة. ونحن ندعم مشاركة تايوان الهامة في المنظمات الدولية، بما فيها مجلس الصحة العالمي والاجتماعات التقنية لمنظمة الصحة العالمية، كعضو حيثما يكون وجود الدولة ليس شرطا أساسيا للعضوية، وكعضو مراقب أو ضيف في أي منظمة كانت، فعلى المجتمع الدولي أن يكون قادراً على الاستفادة من خبرة جميع الشركاء. كما نواصل إبداء مخاوفنا للصين بشأن انتهاكاتها وتجاوزاتها حقوق الإنسان الموثقة، بما فيها الانتهاكات والتجاوزات في سنجان والتبت. ونكرر قلقنا من التآكل المستمر لحقوق وحريات الحكم الذاتي في هونغ كونغ، وندعو الصين إلى التصرف وفقًا لالتزاماتها الدولية والقانونية، بما فيها تلك الالتزامات التي نص عليها الإعلان الصيني البريطاني المشترك والقانون الأساسي.

٤. كوريا الشمالية

إننا ندين بشدة إطلاق كوريا الشمالية هذا العدد غير المسبوق من الصواريخ الباليستية غير القانونية، بما فيها إطلاق ما وصفته كوريا الشمالية بأنه صاروخ باليستي عابر للقارات يعمل بالوقود الصلب، في ١٣ نيسان/ أبريل. وقد انتهكت كل عملية من عمليات الإطلاق هذه، كثيرا من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إن تصرفات كوريا الشمالية، إضافة لتصعيدها المتزايد وخطابها المهدد للاستقرار بما يخص استخدام الأسلحة النووية، يقوض الاستقرار الإقليمي ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. إننا نطالب كوريا الشمالية بالكف عن أي من الإجراءات الاستفزازية والمهددة للاستقرار، بما في ذلك أي تجارب نووية إضافية أخرى أو أي عملية إطلاق تستخدم تكنولوجيا الصواريخ الباليستية. كما ينبغي أن تُواجه مثل هذه الإجراءات الكورية برد دولي سريع وموحد وقوي، ومن بينها مزيد من التدابير الهامة التي ينبغي على مجلس الأمن اتخاذها.

ونشدد على التزامنا الراسخ بالهدف الذي يقضي بأن تتخلى كوريا الشمالية تخلياً تاماً، لا رجعة فيه وخاضعا للمراقبة،

عن أسلحتها النووية وبرامجها النووية الحالية وأي سلاح اخر من أسلحة الدمار الشامل، وتخليها عن برامج الصواريخ الباليستية أيضا، وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما ندعو كوريا الشمالية الى الامتثال الكامل لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وتدابير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للسلامة والمراقبة، كما عليها التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها. وحسبما تقضي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لا يمكن لكوريا الشمالية أن تحظى بوضع دولة حائزة على الأسلحة النووية ولن تحظى به ابداً. وندعوها لأن تقبل بالعروض المتكررة للحوار، بما فيها العروض المقدمة من اليابان والولايات المتحدة وجمهورية كوريا.

وإنه لأمر حاسم أن تتقيد جميع الدول بتنفيذ العقوبات على نحو تام ودقيق، وأن تظل العقوبات سارية المفعول ما دامت كوريا الشمالية متمسكة ببرامج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية. كما ندعو إلى مزيد من التنسيق الدولي لمواجهة الأنشطة السيبرانية الخبيثة التي تقوم بها كوريا الشمالية.

ما زلت الأزمة الإنسانية المتفاقمة في كوريا الشمالية تثير قلقنا العميق، وهي أزمة يتسبب بها منح كوريا الشمالية الأولوية لأسلحة الدمار الشامل غير المشروعة وبرامج الصواريخ الباليستية على حساب أولوية رفاهية شعبها. ونحن نشجب بشدة ما تقوم به كوريا الشمالية من انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، ونحثها على احترام حقوق الإنسان، وتسهيل وصول المنظمات الإنسانية الدولية وحل قضية الاختطاف على الفور.

٥. ميانمار

نواصل ادانتنا الشديدة للانقلاب العسكري في ميانمار، وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الوضع الأمني والإنساني وحقوق الإنسان والوضع السياسي في هذا البلد، ونعرب عن تضامننا مع شعبه. كما ندين بشدة الغارات الجوية التي شنها جيش ميانمار في ١١ نيسان/ ابريل على بلدة كانبالو في منطقة ساغاينغ، وأدت الى مقتل عدد كبير من المدنيين، من بينهم أطفال. كما ندعو جيش ميانمار إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين والمعتقلين تعسفياً، وإعادة البلاد إلى مسار ديمقراطي حقيقي. كما ندين اقصاء الجيش لأربعين حزبا سياسيا من العملية السياسة، بينها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ينبغي على جيش ميانمار تهيئة بيئة مناسبة لحوار شامل وسلمي، يضم جميع الأطراف المعنية في البلاد. كما ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع الناس، وعلى الأخص الفئات الأكثر ضعفاً. كما أننا مستمرون في دعم جهود منظمة آسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا) في تنفيذ توافق النقاط الخمس، بما فيها جهود رئيس منظمة الآسيان والمبعوث الخاص للرابطة إلى ميانمار. كما نجدد دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الى ميانمار، ونرحب بقرار مجلس الأمن رقم ٢٦٦٩ المتعلق بالوضع في ميانمار، الداعي إلى الوقف الفوري للعنف واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماية المدنيين. كما نكرر دعوتنا لجميع الدول لمنع تدفق الأسلحة إلى ميانمار. ونشدد على الحاجة إلى تهيئة الظروف لعودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة لجميع النازحين، بمن فيهم لاجئي الروهينغا.

٦. أفغانستان

نلحظ بقلق بالغ التهديدات المتزايدة للاستقرار في أفغانستان والوضع الإنساني والاقتصادي المتردي. ونعرب عن معارضتنا القوية للقيود المتزايدة التي تفرضها طالبان على حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وندين على نحو خاص، انتهاكات طالبان المنهجية لحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات، وندين التمييز ضد أفراد الأقليات الدينية والعرقية.

يجب أن يتمتع جميع الأفغان بالمشاركة الكاملة والمتساوية والجدية في جميع مجالات الحياة العامة، وسهولة الوصول إلى المساعدات الإنسانية المبقية على الحياة وعلى الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم، وحرية التنقل وحرية التعبير. وهذه هي الشروط المسبقة للسلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان. كما يعتبر الوصول لعمال الإغاثة دون عوائق، أمراً ضروريا لتقديم المساعدة بشكل فعال. وندعو إلى التراجع الفوري عن القرارات غير المقبولة، التي تقيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحظر الأخير الذي يمنع النساء الأفغانيات من العمل مع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.

ما زلنا نشعر بالقلق من الغياب المستمر للحياة السياسية الشاملة للجميع وغياب الحكم التمثيلي. ونحن نحث طالبان على اتخاذ خطوات مهمة للانخراط في حوار وطني موثوق وشامل، يمكّن كل أفغاني من أن يكون له صوت، بغض النظر عن جنسه أو عرقه أو معتقده الديني والسياسي. كما أننا ندرك الحاجة إلى إيصال رسائل موحدة إلى طالبان، بالتنسيق مع دول المنطقة والشركاء الدوليين الآخرين. ونؤكد على مسؤولية طالبان في ضمان احترام حقوق الإنسان، والحياة الكريمة لجميع الأفغان، ومسؤوليتها في ضمان استقرار البلاد وتعافيها، فضلا عن منع أفغانستان من أن تصبح ملاذا آمنا للإرهاب.

نحن متحدون في إدانة الهجمات الإرهابية المتكررة، بما فيها تلك الهجمات التي تستهدف مجموعات عرقية ودينية معينة. كما نؤيد تفويض الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، للعمل قدماً من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

٧. إيران

نؤكد مجددا عزمنا الواضح على ألا تطور إيران سلاحا نوويا أبدا، ونحث إيران على وقف التصعيد النووي، كما ندعو إيران إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية والسياسية فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي دون مزيد من التأخير. هذا وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تصعيد إيران المستمر لبرنامجها النووي، الذي ليس له أي مبرر مدني موثوق به ويقرّبها بشكل خطير من الأنشطة الفعلية المتعلقة بالأسلحة، ونذكّر بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا بفحص عينات وجدت فيها جزيئات يورانيوم تم تخصيبها بنسبة ٨٣،٧ في المئة. لا يزال الحل الدبلوماسي هو الطريقة المفضلة لدينا لتسوية المخاوف الدولية المتعلقة ببرنامج إيران النووي، وما زالت خطة العمل الشاملة المشتركة توفر مرجعا مفيدا في ذلك السياق. هذا ونحيط علما باستعداد إيران المعلن لتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمزيد من المعلومات وبإمكانية الوصول إليها لمعالجة المسائل العالقة المرتبطة بالضمانات، إضافة إلى موافقتها على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ المزيد من أنشطة التحقق والرصد المناسبة، وندعو إيران إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات والتزاماتها المعلنة باتخاذ إجراءات فورية وملموسة.

هذا ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك نقل الصواريخ والطائرات بدون طيار والتقنيات المرتبطة بها إلى الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والجماعات التي تعمل لحساب جهات أخرى، الأمر الذي يشكّل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٢٣١ والقرار ٢٢١٦. يجب على إيران أن تتوقف عن دعم الجيش الروسي في حربه العدوانية، وندعو إيران إلى التوقف تحديدا عن نقل الطائرات المسلحة بدون طيار، والتي تم استخدامها في أوكرانيا، حيث تشكّل الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية جرائم حرب. هذا ونكرر الإعراب عن قناعتنا بأن نقل الصواريخ الباليستية سيمثل تصعيدا كبيرا، ونرحب بالمبادرات

الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية بين الدول وتهدئة التوترات في المنطقة، بما في ذلك الاتفاق الأخير بين إيران والمملكة العربية السعودية لاستعادة العلاقات بينهما. علاوة على ذلك، نؤكد على أهمية ضمان الأمن البحري في الممرات المائية في الشرق الأوسط، بما في ذلك عبر مضيق هرمز وباب المندب، وندعو إيران إلى عدم التدخل في الممارسة القانونية لحقوق الملاحة والحريات من قِبل جميع السفن.

كما نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الممنهجة لحقوق الإنسان في إيران، لا سيما مع جهود إيران لقمع المعارضة السلمية من خلال التهديد والترهيب. إننا ندين استهداف الأفراد، بما في ذلك النساء والفتيات ومجموعات الأقليات، وكذلك الصحفيين، داخل وخارج إيران، وندعو إيران إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة هذه المسائل. إننا نرفض بشدة استهداف إيران للمواطنين مزدوجي الجنسية وللأجانب، وندعو القيادة الإيرانية إلى وضع حد لجميع الاعتقالات الظالمة والتعسفية.

٨. التعاون من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن خفض التصعيد والاستقرار والازدهار الإقليمي هي أولويات رئيسية. من هنا، فإننا ندعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة نحو تحقيق حل الدولتين، الذي يضع تصورًا لإسرائيل ودولة فلسطينية قابلة للحياة تعيشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن والاعتراف المتبادل. يجب على جميع الأطراف الامتناع عن الأعمال أحادية الجانب التي تقوض آفاق حل الدولتين، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية والتحريض على العنف. إننا ندين بشدة جميع أشكال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الإرهاب، ونؤكد من جديد دعمنا للوضع التاريخي القائم في القدس، ولدور الأردن المميز في هذا الصدد. كما نرحب بالاجتماعات الأخيرة في العقبة-الأردن، وشرم الشيخ-مصر، بين الأردن ومصر والولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، والتي تهدف إلى تخفيف حدة التوترات، ونأمل أن يتم الوفاء بالالتزامات الواردة في البيانات المشتركة الناتجة عنها بحسن نية. هذا وسنواصل مساعدة الفلسطينيين على تعزيز اكتفائهم الاقتصادي الذاتي، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم واسع ومستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

فيما يتعلق باليمن، نكرر دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وندعو جميع الأطراف، خاصة الحوثيين، إلى تأمين وقف دائم لإطلاق النار والعمل من أجل عملية سياسية شاملة ودائمة وجامعة بقيادة اليمن، كما ندعو الحوثيين إلى إزالة أي عوائق تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية، خاصة فيما يتعلق بالنساء والفتيات. هذا ونعرب عن تقديرنا للجهود المتضافرة التي تبذلها حكومة اليمن وبلدان أخرى في المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وندعو جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ الخطة التي تقودها الأمم المتحدة لإنقاذ ناقلة النفط صافر، بما في ذلك سد فجوة التمويل المتبقية بسرعة.

ومن أجل تحقيق الاستقرار وتعزيز الوحدة في ليبيا، ندعم اقتراح الممثل الخاص للأمين العام لتحديد مسار نحو التوصل إلى توافق سياسي وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، كما نحث جميع الأطراف الفاعلة على حفظ الاستقرار على الأرض، والالتزام بالعمل البنّاء بشأن العملية السياسية.

إننا نشجع وندعم الحكومة التونسية على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الخاص بها بسرعة لمعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد والتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

أمّا في سوريا، فلا نزال ملتزمين التزاماً راسخاً بعملية سياسية شاملة تيسرها الأمم المتحدة بما يتوافق مع قرار

مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، ونشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي دعم المبعوث الخاص للأمم المتحدة. هذا ونكرر تأكيدنا على أنه لا يمكن للمجتمع الدولي النظر في مسألة المساعدة في إعادة الإعمار إلا بعد إحراز تقدم حقيقي ودائم نحو الحل السياسي، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤. إننا ندين الفظائع المستمرة ضد الشعب السوري، ونحن ملتزمون التزاما راسخا بمساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيماوية وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء. كما نواصل حث النظام السوري على الإيفاء بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨، ونؤكد التزامنا المستمر بدعم الشعب السوري من خلال جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك مساعدات الإنعاش المبكر حسب الاقتضاء. إننا ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين إليها، لا سيما من خلال مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود، التي لا يوجد بديل لها من حيث النطاق أو الحجم.

إننا نتضامن مع شعبَي تركيا وسوريا المتضررين من الزلازل المروعة التي وقعت في شباط/فبراير، ونخطط لمواصلة دعمنا لهم في معالجة عواقب هذه الكارثة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تصل المعونات الإنسانية إلى جميع من يحتاجون إليها، بشكل آمن ودون عوائق، وبأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

٩. العمل مع دول آسيا الوسطى

إننا نؤكد عزمنا على دعم سيادة بلدان آسيا الوسطى واستقلالها وسلامتها الإقليمية، كما نلتزم بالعمل مع بلدان آسيا الوسطى للتصدي للتحديات الإقليمية، بما في ذلك عواقب الحرب العدوانية الروسية، والآثار المزعزعة للاستقرار للوضع في أفغانستان، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والإرهاب، وعواقب تغير المناخ. إننا مصممون على تعزيز التواصل المستدام، والنقل، والروابط التجارية وروابط الطاقة لتعزيز الرخاء الإقليمي. علاوة على ذلك، فإننا لا نزال ملتزمين بتعزيز تعاوننا مع بلدان آسيا الوسطى بشأن التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وحقوق الإنسان، والمساواة الجندرية، والإصلاحات الداخلية والمؤسسية، والأمن الإقليمي. كما نرحب بتكثيف التعاون الإقليمي بين بلدان آسيا الوسطى في المجالات المذكورة أعلاه، وما زلنا ملتزمين بدعم هذا التعاون.

١٠. الشراكة بين مجموعة السبعة وأفريقيا

نعمل على تعميق شراكاتنا مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية في أفريقيا، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، ونؤيد الدعوات الأفريقية لتمثيل أقوى في المحافل الدولية.

ونعيد التزامنا القوي بدعم الحكومات في المنطقة لمعالجة الظروف الأساسية اتي تساعد في انتشار الإرهاب والتطرف العنيف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء إفريقيا. ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد وجود قوات مجموعة فاغنر التابعة لروسيا في القارة وتأثيرها المزعزع للاستقرار وانتهاكها حقوق الإنسان. ونحث جميع الجهات الفاعلة على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ونكرر دعوتنا إلى مساءلة جميع المسؤولين. كما ندعو إلى وصول الجهات الفاعلة الإنسانية بأمان ودون عوائق للوصول إلى المحتاجين.

في منطقة الساحل، نشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للمساعدة التي تبذلها في سبيل حماية أرواح المدنيين، في سياق القيود السياسية والأمنية على البعثة. ونحن مهتمون بالمراجعة الاستراتيجية للأمين العام للأمم المتحدة والمعايير المحددة للسماح بمتابعة المهمة. كما

نشعر بقلق بالغ إزاء انتشار التهديدات والأنشطة الإرهابية تجاه البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. واعترافاً بالحاجة إلى تحسين استجابة الحكومة لاحتياجات المواطنين وأهمية الانتخابات الحرة والنزيهة، فإننا ندعو إلى التنفيذ الشامل لمواثيق الانتقال في البلدان التي تسير على طريق النظام الدستوري.

هناك حاجة ملحة لتعزيز السلام والأمن في القرن الأفريقي، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الجادة، وبناء القدرة على الصمود والتأقلم في المنطقة. نرحب بالتطورات الإيجابية الناجمة عن اتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة إثيوبيا وجبهة تحرير تيغراي الشعبية، ونشيد بالوساطة التي لعبها الاتحاد الأفريقي، ونحث على إحراز تقدم في ميدان العدالة الانتقالية والمساءلة، بينما ندعو الطرفين إلى البقاء ملتزمين بالتنفيذ الكامل للاتفاقية، بما في ذلك الوصول دون عوائق لمراقبي حقوق الإنسان الدوليين. كما ندعو إلى دعم دولي لأولويات الرئيس الصومالي في الإصلاح وجهود مكافحة حركة الشباب.

ندين بشدة القتال الدائر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والذي يهدد أمن وسلامة المدنيين السودانيين ويقوض الجهود المبذولة لاستعادة الانتقال الديمقراطي في السودان. ونحث الطرفين على إنهاء الأعمال العدائية على الفور دون شروط مسبقة. ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى نبذ العنف والعودة إلى المفاوضات واتخاذ خطوات فعالة للحد من التوترات وضمان سلامة جميع المدنيين، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والعاملون في المجال الإنساني.

ونعيد تأكيد التزامنا بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وندين تقدم حركة ٢٣ مارس/ آذار المسلحة الذي فاقم الوضع الإنساني القاسي هناك، ونذكر بأن الحركة تخضع لعقوبات الأمم المتحدة ونحثها على وقف أي تقدم إضافي والانسحاب من جميع الأراضي التي تسيطر عليها. يجب على جميع الجماعات المسلحة أن توقف على الفور جميع أعمال العنف ونزع سلاحها. نطالب بالتنفيذ الفوري والكامل لوقف الأعمال العدائية المتفق عليه في ٣ مارس/آذار. نرحب بجهود الاستقرار الإقليمية، بما في ذلك مسار نيروبي الذي تقوده مجموعة شرق إفريقيا وحوار رؤساء الدول بوساطة أنغولا، ونؤكد على الدور الحاسم لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونسكو) في حماية المدنيين ودعم جهود توطيد السلام التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١.التعاون مع شركاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

نسلط الضوء على أهمية تعزيز التعاون مع البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم المصالح والقيم المشتركة. ونؤكد التزامنا بالعمل معا لمواجهة التحديات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وتعزيز سيادة القانون والمرونة الاجتماعية والاقتصادية، وتقوية التجارة والاستثمارات، ومعالجة القضايا العالمية.

ونعبر عن قلقنا بشأن الوضع الاقتصادي والسياسي والإنساني في فنزويلا الذي يسبّب النزوح القسري، مما يؤدي إلى تدفق في الهجرة غير مسبوق في المنطقة وإرهاق قدرات البلدان المضيفة. ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة للمتضررين من الأزمة متعددة الطبقات. ونرى أن الطريق إلى الحل يكمن في مفاوضات يقودها الفنزويليون والتي تؤدي إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة لصالح الشعب الفنزويلي.

ونؤكد من جديد التزامنا بدعم كافة الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات العامة وحل الوضع الأمني والإنساني المتدهور في هايتي، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي. ندين العنف والأنشطة الإجرامية التي

ترتكبها العصابات المسلحة ومن يقف وراءها، ونرحب بقرار مجلس الأمن رقم ٢٦٥٣ الذي أنشأ نظام عقوبات على هايتي. ندعم دور مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وندعو جميع أصحاب المصلحة للتغلب على الخلافات وتحقيق تقدم في الحوارات على أساس الاتفاق السياسي لعام ٢٠٢٢، "الإجماع الوطني من أجل انتقال شامل وانتخابات شفافة". ونؤكد من جديد أهمية استعادة الاستقرار في هايتي وتهيئة الظروف اللازمة للسماح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فضلا عن تسهيل تقديم الدعم الإنساني دون عوائق لشعب هايتي.

ونلاحظ بقلق الاحتياجات الإنسانية والأمنية المتزايدة في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. تعاني هذه البلدان من عمليات نزوح واسعة النطاق وارتفاع في أسعار المواد الغذائية وتحديات انعدام الأمن. نشجع الجهود الحالية والجديدة التي تبذلها الجهات المانحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الخاصة، لتلبية الاحتياجات العاجلة المحددة في خطط الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣.

ونتابع بدقة الوضع في نيكاراغوا، حيث تتواصل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وندين قرار نيكاراغوا سحب الجنسية بشكل تعسفي من أكثر من ٣٠٠ مواطن نيكاراغوي، وندعو الحكومة إلى إنهاء القمع الواسع النطاق للمجتمع المدني والقطاع الخاص والفاعلين السياسيين، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، واحترام التزاماتها الدولية، وتوفير سبل الانتصاف من الانتهاكات والتجاوزات.

ثالثا. مواجهة التحديات العالمية

١٢. نظام دولي حر ومفتوح

نحن مصممون على تعزيز النظام الدولي الحر والمفتوح على أساس سيادة القانون، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، وسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونؤكد أن الدول، كبيرها وصغيرها، تستفيد من هذه المبادئ. ولذلك، فنحن مصممون على دعمها وحمايتها، ونعرب عن استعدادنا للعمل مع جميع الشركاء الراغبين في هذا المسعى.

وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، يشكل منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضدّ سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي وسيادتها حجر الزاوية في النظام الدولي بعد الحرب. ومع ذلك، فإن الطموح الإقليمي يدفع بعض الدول مجددا إلى العودة إلى الحكم بالقوة، ولذلك فقد ضاعفنا جهودنا لدعم السلام الذي يسترشد بسيادة القانون. لا بد من التقيد بحظر الاستيلاء على الأراضي من خلال التهديد باستخدام القوة، والذي تم التأكيد عليه في إعلان العلاقات الودية لعام ١٩٧٠، ومراعاته بحسن نية. نحن نعارض بشدة أي محاولات أحادية الجانب لتغيير الوضع السلمي للأراضي بالقوة أو الإكراه في أي مكان في العالم. في هذا الصدد، نرى أنه إرسال قوات نظامية أو غير نظامية لضم أي إقليم من جانب واحد محرّم تماما.

نؤكد أن التجارة الحرة والعادلة هي مفتاح التنمية المرنة والمستدامة للجميع، ولا سيما البلدان الأكثر ضعفاً. نحن ندرك أن الوصول العام المجاني والمنصف إلى المعرفة العلمية جزء لا يتجزأ من حل التحديات العالمية. كما ندرك أهمية تعزيز العمل الدولي لاكتشاف وردع وإنهاء الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك من خلال دعم البلدان النامية.

ونعيد التأكيد على الحاجة إلى تسريع التعاون مع شركائنا لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك

تمويل الإرهاب وإساءة استخدام الفضاء الإلكتروني لأغراض إرهابية. نعيد تأكيد أهمية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة الفردية الخفيفة، والاتجار بالبشر، وإساءة معاملة الأطفال، سواء عبر الإنترنت أو في خارجها.

نحن ندرك التحديات الكبيرة التي تطرحها العقاقير الاصطناعية على الصحة العامة والأمن. وسوف نعزز الجهود لوقف التصنيع والاتجار غير المشروعين بهذه المواد والتصدي للعواقب الصحية العامة لتعاطي المخدرات. نظل ملتزمين بالهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في جميع أنحاء العالم وسنواصل المشاركة في منع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. سيستمر نهجنا في التركيز على حقوق الإنسان ودعم الناجين والاستجابة للنوع الاجتماعي والتركيز على تحديد وحماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، فضلاً عن مقاضاة الجناة.

نحن ملتزمون بالعمل سوية لتعزيز جهود إنفاذ القانون عبر الحدود ومتابعة المساءلة عن الفساد. نلتزم بضمان التنفيذ القوي والفعال لالتزاماتنا وتعهداتنا الحالية لمكافحة الفساد، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الرشوة الأجنبية، والعمل على تعزيز أولوياتنا المشتركة لمكافحة الفساد.

١٣. الحوكمة العالمية

نعيد التأكيد على أهمية التعددية والتعاون الدولي في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار. ونعرب عن دعمنا لرؤية الأمين العام للأمم المتحدة المعروفة بـ " جدول أعمالنا المشترك". نعتقد أنه ينبغي تقوية الأمم المتحدة لمواجهة البيئة الدولية المتغيرة والتحديات التي تواجه الأمن الجماعي. في هذا الصدد، نسلط الضوء على أصوات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذين أرسلوا إشارة واضحة بإدانة حرب العدوان الروسية، على الرغم من قيام روسيا بعرقلة قرارات مجلس الأمن الدولي. نرحب بالتزام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بالامتناع طوعا عن استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي إلا في ظروف نادرة وغير عادية، ونأمل أن ينضم الأعضاء الدائمون الباقون إليهم. ونذكر في هذا السياق بمدونة قواعد السلوك بشأن قانون العمل والمبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تعليق حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية. نحن ملتزمون بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز أدوار الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما نجدد التزامنا بإصلاح مجلس الأمن الدولي.

وبينما نشدّد على المسؤوليات المشتركة للاقتصادات الكبرى في العالم لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، نحن نسعى جاهدين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ونقر بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات متسارعة لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠.

نحن ملتزمون بالمساهمة في إنجاح قمة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، و"لحظة تقييم قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة،" وقمة المستقبل لعام ٢٠٢٤. ونؤكد من جديد جهودنا لتعزيز الدعم للسكان الضعفاء، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث سيتركز الفقر المدقع بشكل متزايد وفقا للتوقعات، بما في ذلك عن طريق تعزيز مفهوم الأمن البشري في العصر الجديد. نرحب بملخص الرئيس لاجتماع كبار مسؤولي التنمية لمجموعة السبعة كما نُشر في ٢٠ مارس/آذار ٢٠٢٣، والذي يؤكد على الأهمية المركزية لجهود التنمية المستدامة في جميع أعمال مجموعة السبعة ويقر بالمراجعة المستمرة لميثاق التعاون الإنمائي الياباني.

نرحب بـ "قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد" التي ستعقد في باريس في يونيو/حزيران، بهدف تحفيز واستكمال

الجهود الجارية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ بشكل عام. نعيد التأكيد على الحاجة إلى تعزيز المؤسسات المالية الدولية ونؤكد على دور بنوك التنمية المتعددة الأطراف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في السياقات المتأثرة بالأزمات.

وندعم الجهود الجارية لإصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك خارطة طريق التطور لمجموعة البنك الدولي. كما نعيد تأكيد دعمنا لمجموعة العشرين وسندعم قادتنا في العمل من أجل تحقيق نتيجة ناجحة في قمة نيودلهي في سبتمبر ٢٠٢٣.

١٤ بناء السلام وحفظ السلام

نجدد التزامنا بتعزيز جهود بناء السلام لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة التعقيد والمتشابكة. يجب علينا بناء مجتمعات قادرة على الصمود، وحماية حقوق الإنسان، ودعم الحكم الرشيد، والاستثمار في الناس لتحقيق السلام المستدام. نحن ندين العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة في فترات بالنزاع.

ونقدر تقديرا عاليا دور الأمم المتحدة وندعم نهجا متكاملا لبناء السلام وحفظ السلام. نحن ندعم لجنة بناء السلام في دورها كجهة داعية لأصحاب المصلحة المعنيين وهيئة استشارية لأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ونعيد التأكيد على أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة هي أدوات قيمة لمنع التصعيد ودرء تكرار النزاعات ولحماية المدنيين في أي مكان يكلَّفون بذلك.

كما نؤكد من جديد التزامنا ودعمنا لـ "العمل من أجل حفظ السلام" و "العمل من أجل حفظ السلام الإضافي" ونعمل من أجل إصلاح هذه العمليات وتعزيزها. سوف نعزز القدرات ونضمن سلامة وأمن المنتشرين، على سبيل المثال من خلال برنامج الشراكة الثلاثية للأمم المتحدة. كما نؤكد على أهمية تعزيز التنفيذ العالمي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS). ونكرر التزامنا بالمساهمة في المناقشة في الأمم المتحدة حول "جدول أعمال جديد للسلام".

١٥ نزع السلاح وعدم الانتشار

نحن ملتزمون بالحفاظ على جهود نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز هذه الجهود من أجل عالم أكثر أمنا واستقرارا وأمانا، ونصادق على بيان مجموعة مديري مجموعة الدول السبع المعنية بعدم الانتشار في ١٧ أبريل/نيسان ٢٠٢٣.

وإدراكًا منا بمغزى اجتماع قادة مجموعة السبع الذي سيعقد في هيروشيما، والتي تقدم مع المدينة الأخرى، ناغازاكي، تذكيرا للعالم بالدمار غير المسبوق والمعاناة الإنسانية الهائلة التي عانى منها سكان المدينتين نتيجة للقصفين الذريين في عام ١٩٤٥، فإننا نعيد تأكيد التزامنا تجاه الهدف النهائي لعالم خالٍ من الأسلحة النووية مع أمن غير منقوص للجميع، يتحقق من خلال نهج واقعي وعملي ومسؤول.

في هذا الصدد، تعتبر "خطة عمل هيروشيما" اليابانية مساهمة مرحب بها تجسد نهجًا عمليًا في ضوء البيئة الأمنية القاسية الحالية. ونؤكد على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بينما نشجع القادة الآخرين والشباب وغيرهم على زيارة هيروشيما وناغازاكي.

يجب أن يستمر تخفيض الترسانات النووية العالمية بشكل عام، ولا يجوز وقف هذا المسار أو عكسه. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وأساس عملي للسعي إلى نزع

السلاح النووي والإبقاء على الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ندعو إلى البدء الفوري في مفاوضات تأخرت كثيرا بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بينما نحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على إعلان وقف اختياري طوعي لإنتاج هذه المواد. ونؤكد على الحاجة الملحة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونعرب عن قلقنا إزاء إعلان روسيا عن استعدادها لإجراء تجربة نووية، وندعو إلى التزام روسيا بوقفها الاختياري للتجارب النووية.

تلتزم مجموعة الدول السبع بالعمل مع جميع الدول لتحديد وتنفيذ المزيد من الإجراءات لتقليل مخاطر استخدام الأسلحة النووية وتعزيز الحد من التسلح. نستذكر البيان المشترك لزعماء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الصادر في ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢ بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح، ونعيد التأكيد أنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبدا.

وندعو روسيا إلى إعادة الالتزام – قولا وفعلا – بالمبادئ المنصوص عليها في ذلك البيان. ونرحب بشفافية دول مجموعة السبع التي تمتلك أسلحة نووية في توفير البيانات عن قواتها النووية والحجم الموضوعي لترساناتها النووية. وندعو الآخرين الذين لم يفعلوا ذلك بعد أن يحذوا حذو تلك الدول. ونأسف بشدة لقرار روسيا تعليق معاهدة ستارت الجديدة، وندعوها إلى العودة إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة وإلى الحوار مع الولايات المتحدة من أجل الحد من المخاطر النووية. كما نشعر بالقلق إزاء التوسع الصيني المستمر والمتسارع لترسانتها النووية، وتطوير أنظمة إيصال متطورة بشكل متزايد، دون شفافية، أو مراقبة الأسلحة بحسن نية، ودون اتخاذ تدابير لخفض المخاطر.

تحث مجموعة السبع الصين على الانخراط بسرعة في مناقشات الحد من المخاطر الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وتعزيز الاستقرار من خلال مزيد من الشفافية لسياسات الصين وخططها وقدراتها في مجال الأسلحة النووية. تستند سياساتنا الأمنية على فكرة أن الأسلحة النووية، طالما أنها موجودة، يجب أن تخدم أغراضا دفاعية لردع العدوان ومنع الحرب والإكراه.

تدرك دول مجموعة السبع التي تختار الطاقة النووية، أو التطبيقات النووية السلمية ذات الصلة، أن استخدام الطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا يساهم في توفير طاقة منخفضة الكربون ميسورة التكلفة، مع الالتزام بأعلى معايير الأمان والأمن النوويين ومنع الانتشار.

ونحن نثمّن الدور الأساسي للوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدعم هذه المعايير. ونؤكد على أهمية زيادة الشفافية في إدارة البلوتونيوم المدني، داعين جميع الدول التي التزمت بالإبلاغ السنوي عما تمتلكه من البلوتونيوم في الأنشطة النووية السلمية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوفاء بهذه الالتزامات. كما ندعم التبني العالمي لاتفاقيات الضمانات الرئيسية، بما في ذلك اتفاقيات الضمانات الشاملة، والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بروتوكول الكميات الصغيرة المنقحة، في الدول التي ينطبق عليها ذلك.

ونستعيد التزام قادة مجموعة السبع بتقييم التدابير لتقليل الاعتماد على السلع النووية المدنية من روسيا ومساعدة البلدان التي تسعى إلى تنويع إمداداتها.

ونؤكد على أهمية إبقاء ضوابط التصدير الأداة الرئيسية في الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، وأن على جميع الدول التزاما قانونيا باتخاذ تدابير فعالة لوضع ضوابط محلية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وإنفاذ هذه الضوابط.

إن للنظم متعددة الأطراف للرقابة على الصادرات دورا مركزيا في هذا الصدد. ونواصل التنسيق داخل مجموعة

الدول السبع الكبرى ونعمل مع الدول الأخرى من أجل تعزيز الضوابط الفعالة والمسؤولة لتصدير المواد والتكنولوجيا والأبحاث التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية. ونعيد تأكيد التزامنا بمراجعة المواد والتكنولوجيا التي نتحكم فيها بطرق شتى، بما في ذلك من خلال تنسيق جهودنا ودعم العمل لتحديث قوائم أنظمة الرقابة على الصادرات المتعددة الأطراف لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة.

ونؤكد من جديد تصميمنا على العمل مع شركائنا لمواجهة تهديد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. مؤكدين من جديد التزامنا بضمان أن تحتفظ الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل بقيادة مجموعة الدول الصناعية السبع بدورها القيادي في التصدي للتهديدات التي تشكلها أسلحة ومواد الدمار الشامل.

١٦- المرونة الاقتصادية والأمن الاقتصادي

نعرب عن قلقنا إزاء تزايد التهديدات التي تواجه الأمن الاقتصادي، ونؤكد على الحاجة الملحة لتعزيز التنسيق والتعاون داخل مجموعة الدول السبع الكبرى وخارجها. ونؤكد التزامنا المستمر بتعزيز الأمن الاقتصادي، وخاصة بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفا.

كما نؤكد على أهمية احترام المعايير والالتزامات الدولية لحماية الأمن الاقتصادي العالمي والمرونة، ونعيد التأكيد على التزامنا ببناء المرونة الاقتصادية العالمية ومواجهة الممارسات الضارة التي تقوض النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد والمستند إلى منظمة التجارة العالمية. نحن نشاطر الرأي القائل بأن سلاسل التوريد المرنة يجب أن تُبنى بطريقة شفافة ومتنوعة وآمنة ومستدامة وموثوقة ومأمونة.

كما نحافظ على التزامنا بزيادة يقظتنا وتعزيز تعاوننا لمواجهة التهديدات التي لا تهدف إلى تقويض مصالحنا فحسب، بل الأمن والاستقرار العالميين أيضا، بما في ذلك الإكراه الاقتصادي. ونشدد على أهمية تجهيز أنفسنا بالوسائل اللازمة لمواجهة الإكراه الاقتصادي والعمل بالتعاون مع شركائنا المماثلين لنا في الرؤى، بما في ذلك الشركاء ذوي الاقتصادات الناشئة أو النامية، لتحسين تقييمنا واستعدادنا وردعنا واستجابتنا لمثل هذه التهديدات بناء على تنسيق دبلوماسي قوي.

ونشدد أيضا على الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير ضد الاستحواذ غير المشروع أو القسري الذي تقوم به الدولة على التقنيات والملكية الفكرية الهامة، خاصة عندما يشكل ذلك خطرا على أمن البلدان المستهدفة. سيكون للتكنولوجيات الهامة والناشئة تأثير تحولي على طريقة عمل المجتمعات، ويمكن لاستخدامها غير المتوقع أو المغرض أو غير الموثوق أو غير المناسب أن يؤثر على الأمن القومي والفردي. ونؤكد مرة أخرى على أن تصميم هذه التقنيات وتطويرها وحوكمتها وتصديرها واستخدامها يجب أن يسترشد بالقيم الديمقراطية المشتركة.

ونرحب أيضا بجهود فريق ليون-روما التابع لمجموعة الدول السبع في توفير جسور للمناقشات حول الأمن الاقتصادي وجهود مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة لتعزيز التنسيق والتعاون مع الشركات الخاصة وغيرها من الشركاء غير الحكوميين، وتعزيز استجابات إنفاذ القانون، بما في ذلك الاجراءات الوقائية.

١٧ – تمويل التنمية والبنية التحتية

نؤكد مرة أخرى التزامنا بتقليص الفجوة في الاستثمار في البنية التحتية من خلال توفير التمويل وغيره من أشكال الدعم للبنية التحتية المستدامة والشاملة والمرنة وعالية الجودة. وسنعمل معا لتفعيل الشراكة من أجل البنية التحتية

العالمية والاستثمار (PGII)، عبر عدة طرق بما فيها الشراكات والاستثمارات التي تقوم بها البلدان في بيئات تمكينية من أجل تطوير البنية التحتية المستدامة. ونهدف إلى تركيز الاستثمارات على المجالات التي تدفع النمو العادل والمرونة، بما في ذلك المناخ والطاقة والاتصالات بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والأمن الغذائي والصحة والنوع الجندري.

مع وصول أهداف التنمية المستدامة إلى منتصف الطريق في عام ٢٠٢٣، فإننا في حاجة إلى تعزيز الجهود لإحياء التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة. ونحن قلقون بشأن ازدياد أعباء الديون في العديد من الدول النامية ومزاحمة الاستثمارات في التحول إلى اقتصادات أكثر خضرة ومرونة وشمولية، مما يبرز أهمية ممارسات الإقراض العادلة والمفتوحة. كما أننا نهدف إلى تعزيز التنسيق بين الدائنين لإعادة هيكلة الديون وتحسين تنفيذ أطر عملنا الحالية من خلال تنمية القدرات ذات الصلة.

إننا مصممون على تعزيز ممارسات التمويل الإنمائي الشفافة والعادلة، وسنعمل معا للتصدي للفجوة الموجودة في تنفيذ المبادئ الحالية مثل شفافية الديون واستدامتها ومعالجة الديون المنسقة دوليا واحترام مبدأ المعاملة بالمثل والتقييم العادل والاختيار وممارسات الإقراض واستثمارات البنية التحتية عالية الجودة.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الالتزام بالقواعد والمعايير والمبادئ المعترف بها دوليّا، بما في ذلك مبادئ مجموعة العشرين للاستثمار في البنية التحتية عالية الجودة واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. ونلتزم بتعميق النقاشات وتعزيز التعاون بين الشركاء الذين يتشاركون ذات المبادئ.

١٨ – الفضاء الخارجي والأمن الإلكتروني

نظرا لتزايد اعتماد مجتمعاتنا على أنظمة الفضاء، فإننا ملتزمون بتعزيز الحفاظ على بيئة فضائية سلمية وآمنة ومستدامة، وندعو جميع الدول للعمل معا من أجل الأجيال القادمة. ونكرر تأكيدنا على أهمية معالجة قضايا الحطام الفضائي الذي يتزايد بشكل هائل. كما أننا نؤيد بشدة تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية المعتمدة في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (COPUOS) ونرحب بالجهود الوطنية لتطوير المزيد من الحلول لتخفيف أسباب الحطام الفضائي وعلاجها. ودعما منا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤١/٧٧، فإننا نلتزم بعدم إجراء اختبارات مباشرة ومدمرة للصواريخ المضادة للأقمار الصناعية، ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا. كما أننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التهديدات المتزايدة لأنظمة الفضاء. وندعم بقوة مجموعة العمل المفتوحة العضوية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالحد من تهديدات الفضاء من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول. كما أنه من المهم أيضا تحسين قدرات الوعي بأحوال الفضاء لتجنب الاصطدامات غير المقصودة ومشاركة هذه البيانات بشكل أفضل.

كما أننا ندعم الفضاء الإلكتروني المفتوح والقابل للتشغيل المتبادل والموثوق والآمن. ونشعر بالقلق إزاء التهديدات المتزايدة للفضاء الإلكتروني ونحافظ على التزامنا بمواجهة التحديات وتعزيز سيادة القانون في الفضاء الإلكتروني.

ونشجع جميع الدول على تعميق المناقشة الموضوعية حول كيفية تطبيق القانون الدولي الحالي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، على الفضاء الإلكتروني. ونحن مصممون على تنفيذ تدابير بناء الثقة الإقليمية والعالمية، وتعزيز القواعد الدولية والطوعية وغير الملزمة قانونا لسلوك الدولة المسؤولة في الفضاء الإلكتروني، وتعزيز جهود بناء القدرات

في هذا المجال. كما نحرص على نشر أطر التعاون الدولي الحالية المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة والمساهمة في الجهود الجارية لمكافحة الجريمة الإلكترونية.

١٩ – مكافحة التدخل الأجنبي بما في ذلك نشر المعلومات المضللة

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديدات المتزايدة لدولنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا التي تشكلها أنشطة التدخل الخارجي بما في ذلك نشر المعلومات المضللة، والتي تهدف إلى تعطيل عملياتنا الديمقراطية، وزعزعة استقرار مجتمعاتنا، وتعريض شعوبنا للخطر، وتقويض مؤسساتنا وقيمنا المشتركة. ونحن ملتزمون بتعزيز بيئة معلومات حرة ومفتوحة وخالية من التلاعب الخارجي بالمعلومات. ونؤكد التزامنا بتعزيز آلية الاستجابة السريعة لمجموعة الدول السبع كجزء من جهودنا للصون الجماعي من التهديدات الخارجية للديمقراطية، بما في ذلك التهديدات الخارجية للمعلومات، إلى جانب الجهود الدولية الأخرى. وندين بشدة استخدام روسيا الواسع للتضليل ونشر المعلومات الخاطئة من أجل كسب التأييد لعدوانها على أوكرانيا. ويعد الوصول إلى المعلومات عالية الجودة والموثوقة أمرا أساسيا لمكافحة التضليل ونشر المعلومات المضللة، وسنضاعف جهودنا في هذا الصدد، بما في ذلك دعم المبادرات الدولية ذات الصلة، مثل الشراكة من أجل المعلومات والديمقراطية والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها. كما نلتزم أيضا بتشجيع الشركات الرقمية على تعزيز منصاتها ضد أي إساءة استخدام للتضليل، مع الترويج لإنترنت مجاني ومفتوح وآمن.

٢٠ – أمن الطاقة وتغير المناخ وتدهور البيئة

إننا ندرك أن تحقيق أمن الطاقة وتسريع التحول في الوقت نفسه نحو صافي الانبعاثات الصفري لغاز الدفيئة بحلول عام ٢٠٥٠ ووقف تدهور التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام ٢٠٣٠ يعد مهمة ملحة. ولتحقيق هذه الغاية، نؤكد عزمنا على خفض استهلاك الطاقة وتعزيز كفاءتها وتطوير ونشر الطاقة النظيفة والآمنة والمستدامة بسرعة، مع تقليل اعتمادنا على الوقود الأحفوري، بهدف تسريع إزالة الكربون من أنظمة الطاقة العالمية. ونؤكد من جديد عزمنا على تعزيز الحوكمة العالمية للطاقة وضمان سيولة أسواق الطاقة عبر عدة طرق منها زيادة استخدام الطاقة النظيفة، من أجل منع أي بلد من استغلال صادرات الطاقة كأداة للابتزاز الجيوسياسي. وسنعمل على تعزيز سلاسل الإمداد الآمنة والمرنة والمستدامة والمسؤولة والشفافة والمتنوعة للمعادن المهمة الضرورية للاقتصادات الصافية والتقنيات النظيفة، وتنويع سلاسل توريد الطاقة النظيفة بشكل أوسع لدعم التحول في نظام الطاقة العالمي.

وتذكيرا بالتزامنا بهدف تحقيق قطاعات طاقة خالية من الكربون بشكل كامل أو شبه كامل بحلول عام ٢٠٣٥، فإننا ما زلنا ملتزمين بالعمل على ضمان الوصول إلى طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة للجميع. وسنعمل على تعزيز التعاون الدولي لتسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة والمستدامة للحفاظ على إمكانية الوصول إلى درجة حرارة ١٫٥ درجة مئوية. كما نشدد على أهمية البيانات والتحليلات الموضوعية وكذلك الحوار بين أصحاب المصلحة بهدف استقرار أسواق الطاقة.

وفيما يتعلق بالتأثيرات المتسارعة للأزمة العالمية الثلاثية المتمثلة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، نعيد تأكيد التزامنا الراسخ بتعزيز تنفيذ اتفاقية باريس وكونمينغ – مونتريال للتنوع البيولوجي العالمي في هذا العقد الحاسم، والعمل من أجل إنجاز

مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين بشأن تغير المناخ. ونرحب باختتام المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى اتخاذ إجراءات موسعة وفورية وطموحة وشاملة لضمان توافق التزاماتها المناخية مع مسار ١/٥ درجة مئوية لتحقيق صافي انبعاثات صفري لغازات الدفيئة عالمي بحلول عام ٢٠٥٠ على أبعد تقدير. كما ندعو جميع البلدان المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين بشأن تغير المناخ للالتزام جماعيا بالتصدي إلى ذروة انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في أقرب وقت ممكن بحلول عام ٢٠٢٥ على أبعد تقدير، وإعادة النظر في أهداف ٢٠٣٠ في المساهمات المحددة وطنيا وتعزيزها حسب الضرورة. ونؤكد التزامنا بهدف البلدان المتقدمة المتمثل بالاشتراك في جمع مبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويا لتمويل الجهود المبذولة في العمل المناخي حتى عام ٢٠٢٥ في سياق إجراءات التخفيف الهادئة وشفافية التنفيذ. وسنواصل تسريع جهودنا لمضاعفة الإمداد الجماعي للتمويل المناخي مرتين على الأقل مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٩ لمساعدة الدول النامية على التكيف بحلول عام ٢٠٢٥ ، وندعو الآخرين إلى فعل الشيء نفسه. ونؤكد على الحاجة إلى تعهدات قوية من مجموعة الدول السبع وتوسيع قاعدة المساهمين في عملية التمويل الثانية الطموحة لموارد صندوق المناخ الأخضر. كما نلتزم بمواءمة التدفقات المالية مع اتفاقية باريس وكونمينغ – مونتريال للتنوع البيولوجي العالمي، وندعو البلدان الأخرى والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف إلى فعل الشيء نفسه. ونؤكد على أهمية شراكات الانتقال العادلة للطاقة، ونرحب بالتقدم المحرز في شراكات الانتقال العادلة للطاقة مع جنوب إفريقيا وإندونيسيا وفيتنام، والمناقشات الجارية مع الهند والسنغال.

إن حماية الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع معرضة للتأثر بالمناخ، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأقل نموا، والدول الهشة، مسألة بالغة الأهمية أمر ضروري للأمن البشري واستدامة الاستقرار. نحن نشجع على تمكين المجموعات التي قد تتأثر أكثر من غيرها بتغير المناخ وحمايتها. وسنواصل تقديم المزيد من الدعم للنهوض بالتكيف وتعزيز صمود هؤلاء الناس واتخاذ إجراءات فعالة وفي الوقت المناسب للحد من المخاطر التي يتعرض لها السلام والاستقرار بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي. نحن ندرك الشواغل الخاصة للعديد من البلدان، بما في ذلك البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، فيما يتعلق باستقرار خطوط الأساس والمناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر. نؤكد العزم القوي على العمل من أجل التنفيذ الناجح للقرار الصادر عن مؤتمر الأطراف ٢٧ / اتفاقية باريس – مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو لوضع ترتيبات تمويل جديدة للاستجابة للخسائر والأضرار. نعيد التأكيد على الحاجة الملحة لوقف خسارة التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠ والبدء بعكس هذا المسار.

٢١. الأمن الغذائي والتغذية والمساعدات الإنسانية

نعيد التأكيد على أن العديد من العوامل قد عطلت أنظمة الغذاء العالمية بما في ذلك سلاسل الإنتاج والأسمدة وإمدادات الطاقة، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتفاقم سوء التغذية خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. من هذه العوامل جائحة كوفيد، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والصراعات المسلحة، وخاصة الحرب العدوانية الروسية. نحن ندرك المخاوف المتزايدة بشأن ضعف صحة التربة وخصوبتها وندرة المياه وسوء إدارة موارد المياه ونقص الأغذية المغذية ونقص الوصول إلى الأسمدة والقدرة على تحمل تكاليفها، ونؤكد على أهمية اعتماد تدابير لبناء إمدادات أكثر مرونة واستدامة السلاسل.

لقد استجبنا لأزمة الغذاء والتغذية من خلال تعزيز الجهود للوقاية من جميع أشكال سوء التغذية وعلاجها ومن خلال تكثيف مساعدتنا للبلدان والمناطق والسكان المتضررين، بما في ذلك النساء والفتيات المتأثرات بشكل غير متناسب بأزمة الغذاء والتغذية. ونؤكد أيضا على أهمية الجهود التي بدأت في إطار التحالف العالمي للأمن الغذائي الذي أنشأته مجموعة الدول السبع بالاشتراك مع البنك الدولي. ونؤكد من جديد دعمنا لاتفاق مجموعة السبع بشأن منع المجاعة والأزمات الإنسانية. نحن ندرك الأهمية الحاسمة لـ "ممرات التضامن" و "مبادرة حبوب البحر الأسود" و "مبادرة الحبوب من أوكرانيا" لدعم استعادة القطاع الزراعي في أوكرانيا ومنع المزيد من صدمات النظام الغذائي. ندعو روسيا إلى التوقف عن تهديد الإمدادات الغذائية العالمية والسماح لمبادرة حبوب البحر الأسود بالعمل بأقصى إمكاناتها وإلى أجل غير مسمى.

نؤكد على أهمية منع سوء التغذية وعلاجه وحماية السكان الأكثر ضعفاً والحق في الغذاء الكافي. نحن نعتبر الوصول إلى غذاء ميسور التكلفة وآمن ومغذي وإعمال الحق في الغذاء الكافي من الاحتياجات الإنسانية الأساسية. نؤكد على ضرورة تعزيز البنية التحتية ذات الصلة بالزراعة، بما في ذلك أنظمة المعالجة والتخزين والري والنقل. نؤكد عزمنا على تسريع دعم البلدان المعرضة للخطر بشكل خاص، وتعزيز التجارة الزراعية الإقليمية، وتعزيز إدارة الإمدادات الغذائية، وبناء روابط السوق للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. نحن ندرك أن الاستثمارات المستدامة في التنمية الزراعية ساعدت في الحد من الجوع والفقر وسوء التغذية في العالم. نؤكد التزامنا بتعبئة شركاء من القطاعين العام والخاص لمساعدة البلدان الضعيفة على تحويل قطاعاتها الزراعية وزيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مستدام لأنها تتكيف مع تغير المناخ وتغذية السكان المتزايدين بشكل مستدام ومغذي وآمن وبناء زراعة وأغذية مرنة ومستدامة على المدى الطويل الأنظمة.

نعيد تأكيد التزامنا بمنع الأزمات الإنسانية والاستجابة لها لدعم الفئات الضعيفة المتضررة بشدة من الأزمات المتعددة. نحن مصممون على تحسين كفاءة وفعالية المساعدة الإنسانية، مثل الإجراءات الاستباقية والتدابير الأخرى، بما يتماشى مع الصفقة الكبرى والالتزامات الأخرى. سنواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل المنتدى العالمي الثاني للاجئين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣. كما ندرك أهمية متابعة جدول أعمال الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي.

٢٢.الصحة العالمية

البيئة الصحية هي شرط أساسي لصحة الإنسان ورفاهيته. نحن نعمل معا ونتعاون مع الشركاء العالميين للوقاية من الأوبئة والأوبئة في المستقبل والاستعداد لها والاستجابة لها. نهج الصحة الواحدة هو عنصر أساسي في هذه الجهود. نحن مصممون على بناء أنظمة صحية أكثر مرونة لتحسين الوقاية والتأهب والاستجابة للأوبئة المستقبلية، ومقاومة مضادات الميكروبات، والتهديدات الصحية العالمية الأخرى. نعيد تأكيد التزامنا بصياغة اتفاقية لمنظمة الصحة العالمية، أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية والتأهب والاستجابة لأي جائحة والتفاوض بشأنها، والعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة الصحة العالمية ضمن هيئة التفاوض الحكومية الدولية. نحن نتفاوض أيضًا بشأن التعديلات المستهدفة لتعزيز اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).

ونجدد التزامنا بتقوية النظم الصحية وتعزيز الوصول العادل وفي الوقت المناسب إلى تدابير طبية مضادة آمنة وعالية الجودة وبأسعار معقولة وفعالة، بما في ذلك في البيئات الإنسانية. ولتحقيق هذه الغاية، نحن ملتزمون بدعم تعزيز نظام إيكولوجي شامل للطوارئ الصحية في المستقبل. نؤكد على أهمية تعزيز التصنيع والتسليم المستدام محليا

وإقليميا بناءً على احتياجات الصحة العامة. يعد تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مع الرعاية الصحية الأولية كحجر زاوية، أمرا بالغ الأهمية لاستمرار التعافي الاجتماعي والاقتصادي من جائحة كوفيد-١٩ ولمواجهة التحديات الصحية الأخرى. نلتزم بضمان التشغيل الفعال لصندوق الأوبئة، الذي يركز على تعزيز الوقاية من الوباء وقدرات التأهب.

ونعيد تأكيد التزامنا القوي باتباع نهج شامل للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي للجميع وبالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الشاملة لجميع الأفراد، بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق للنهوض بالصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل والتغذية، وتحسين الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة. نحن مصممون على العمل مع الآخرين لتحقيق أقصى قدر من التآزر وضمان نتائج طموحة ذات توجه عملي عبر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيعة المستوى بشأن ثلاثية الوقاية والتأهب والاستجابة، والتغطية الصحية الشاملة، والسل. ونشدد على أهمية جهود بناء القدرات التعاونية، بما في ذلك المراقبة الموسعة وزيادة قدرة المختبرات لتعزيز السلامة البيولوجية والأمن العالميين.

٢٣.المساواة بين الجنسين

نعيد التأكيد على استمرار القيادة العالمية لمجموعة السبع فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات بجميع تنوعهن وكذلك الأشخاص من مجتمع الميم-ع. نعرب عن قلقنا الشديد إزاء التراجع العالمي عن حقوق النساء والفتيات على وجه الخصوص والتأثير غير المتناسب للصراع والأزمات عليهم. نحن ملتزمون بالقضاء على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف الجنسي الميسر تكنولوجيا. نؤكد على أهمية ضمان التمكين الكامل للمرأة، فضلا عن مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع العمليات السياسية وعمليات السلام. نحن ندرك أهمية النهوض بالعمل المناخي المستجيب للنوع الاجتماعي، وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على اقتصاد الرعاية، وكسر الحواجز بين الجنسين في التعليم. نعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن العالمي وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة.

٢٤. الحد من مخاطر الكوارث

نحن نعزز التعاون الدولي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، مع الاعتراف بأن العديد من البلدان عرضة للكوارث الطبيعية وما ينتج عنها من نزوح قسري ,ندرك تماما أهمية بناء القدرات وأنظمة الإنذار المبكر، بما يتماشى مع مبادرة "الإنذارات المبكرة للجميع" التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، وأنظمة الحماية الاجتماعية التكيفية بهدف تعزيز القدرة على الصمود ضد الكوارث، والتي يتفاقم الكثير منها بسبب تغير المناخ. نحن ملتزمون أيضا بتسريع التعاون الدولي بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ ونرحب بنتائج استعراض منتصف المدة الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين هذا العام. بناءً على نتائج قمة المناخ ٢٠٢٢ (كوب٢٧)، نؤكد أن جهود الحد من مخاطر الكوارث هذه تسهم في تجنب وتقليل ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. نشدد على أهمية اتخاذ إجراءات استباقية لمنع أو تقليل الأزمات الإنسانية الحادة قبل أن تتكشف بشكل كامل.

(النهاية)

معارك السودان.. 4 سيناريوهات و النتائج

*ستراتفور

تبقى كافة السيناريوهات مفتوحة في السودان الذي يدخل الأسبوع الثاني من أعنف اشتباكات عسكرية في تاريخه بين الجيش وقوات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم.

لكن يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحًا، وفقا لتحليل نشره موقع «ستراتفور» هو استمرار حرب المدن الشديدة، على الرغم من أن الضغط المتزايد من الولايات المتحدة والسعودية ومصر ودول غربة قد يؤدي إلى توقف قصير للإجلاء.

التحليل، الذي ترجمه «الخليج الجديد»، تحدث عن ٤ سيناريوهات لتطورات الصراع الحالي في السودان..

السيناريو الأول (الأكثر ترجيحًا):

توافق الجيش السوداني وقوات الدعم السريع على وقف إطلاق النار بشكل دوري، لكن القتال المتقطع سيظل مستمرا في المراكز الحضرية.

في هذه المرحلة، يرى التحليل أنه من غير المحتمل التوصل إلى وقف دائم أو غير محدد لإطلاق النار، لكن الضغط الدولي للسماح بعمليات الإخلاء قد يدفع أحد الطرفين المتحاربين أو كليهما إلى وقف القتال لفترة وجيزة.

لكن أبرز عقبات هذا السيناريو، بحسب التحليل، هو الانقسامات الموجودة داخل الجيش السوداني حيال تهدئة النيران ضد قوات التدخل السريع، حيث يدعو المتشددون في القوات المسلحة السودانية (بما في ذلك البرهان نفسه) إلى تحقيق «نصر كامل وحاسم وسريع» على تلك القوات، كما حدث في ١٩ أبريل/نيسان الجاري، حينما عرقلت أطراف داخل الجيش السوداني سريان هدنة لمدة ٢٤ ساعة بوساطة أمريكية للسماح للسكان المحاصرين بسبب القتال بتلقي الإمدادات والرعاية الطبية وإجلاء المواطنين الأجانب.

السيناريو الثاني (محتمل):

استمرار القتال العنيف في المدن دون وقف لإطلاق النار.

يدعم هذا السيناريو، وفقا للموقع، شبه التطابق في القوة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، علاوة على التصميم القوي من كلا الجانبين «للقتال حتى الموت»، ويشير ذلك إلى أن القتال العنيف في المناطق الحضرية يمكن أن يستمر من أجل أسابيع ، دون أي فترات راحة أو وقف لإطلاق النار.

ويجعل هذا السيناريو من مهمة المنظمات الإنسانية للإغاثة والحكومات الأجنبية لإجلاء رعاياها أمرا شبه مستحيل، وهو ما سيؤدي لإمكانية تدخل جيوش هذه الدول لمحاولة تخليص مواطنيها من السودان، لكن القيام بذلك وسط الضربات الجوية المستمرة من شأنه أن ينطوي على مخاطر عالية للغاية من وقوع إصابات، ما قد يفجر الأوضاع.

أيضا مع استمرار هذا السيناريو، ستتزايد محاولات دول مثل مصر والسعودية والإمارات لدعم «ممثليها» بالمال والسلاح والعتاد، مما يزيد من احتمالية استمرار الصراع.

السيناريو الثالث (مرجح إلى حد ما):

سيطرة الجيش السوداني أو قوات الدعم السريع على الخرطوم، ما يجبر الخصم الآخر على توسيع هجماته على الأطراف والمناطق المحيطة.

في هذا السيناريو، من المتوقع أن تشتعل الأوضاع في الولايات الأخرى المجاورة للعاصمة الخرطوم والأرياف، لاسيما في دارفور.

ورغم أن الجيش السوداني هو الطرف الأكثر ترجيحا للانتصار في معركة السيطرة على العاصمة، بسبب عددها الأكبر قليلا في الأفراد والمعدات والدعم العسكري المحتمل من مصر، لكن دعم روسيا وميليشيات «فاجنر» لقوات الدعم السريع قد يقوض هذا التفوق للجيش.

لكن لجوء الطرف الخاسر إلى شن هجمات إلى شن ضربات متقطعة على أهداف أمنية وحكومية ومدنية سيجعل الوضع الأمني في السودان شديد التعقيد.

السيناريو الرابع (غير محتمل):

توافق القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على وقف دائم لإطلاق النار، لكن خطر اندلاع أعمال عنف في المستقبل لا يزال قائماً.

ويرى التحليل أن هناك فرصة، وإن كانت ضئيلة للغاية، أن تفسح الضغوط الدولية (خاصة العربية) الطريق لوقف إطلاق النار غير المحدود بين القوات السودانية المتحاربة في الأيام أو الأسابيع المقبلة.

في هذا السيناريو غير المحتمل، من المرجح أن يؤدي الانقسام داخل الجهتين المتحاربتين وعدم الرغبة بين بعض الوحدات لقبول مثل هذه الصفقة إلى استمرار العنف، وفقا للتحليل.

لكن وقف إطلاق النار الدائم سيسمح مع ذلك باستئناف المساعدة الإنسانية وإجلاء الأفراد.

وبشكل عام، تعد الهدنة لأجل غير مسمى أمرا بعيد المنال بين الطرفين، حيث يبدو أن كلا من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية ينظران إلى اندلاع العنف الحالي على أنه أفضل فرصة لهما للسيطرة على الحكومة في المستقبل القريب، ناهيك عن العداوة التاريخية طويلة الأمد بين الجانبين.

بيان من الرئيس الامريكي جو بايدن حول الوضع في السودان

نفذ الجيش الأمريكي في ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٢٣، بناء على أوامر مني، عملية لإخراج أفراد الحكومة الأمريكية من الخرطوم. أنا فخور بالالتزام الاستثنائي لموظفي سفارتنا، الذين أدوا واجباتهم بشجاعة واحتراف وجسدوا صداقة أمريكا وتواصلها مع شعب السودان.

وأنا ممتن للمهارة الفريدة التي أظهرها أفراد الجيش الذين نجحوا في نقل الموظفين الحكوميين وعائلاتهم إلى بر الأمان. وأشكر جيبوتي وإثيوبيا والمملكة العربية السعودية، والتي كانت مساعدتها حاسمة لنجاح عمليتنا.

أتلقى تقارير منتظمة من فريقي حول عملهم المستمر من أجل تقديم المساعدة للأمريكيين في السودان، إلى أقصى حد ممكن. نحن نعمل أيضا بشكل وثيق مع حلفائنا وشركائنا في هذا الجهد.

لقد أودى هذا العنف المأساوي في السودان بالفعل بحياة مئات المدنيين الأبرياء. إنه عنف صادم وغير مقبول ويجب أن يتوقف فورا.

يجب على الأطـراف المتحاربة تنفيذ وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، واحترام إرادة شعب السودان. نحن نعلق العمليات مؤقتا في سفارة الولايات المتحدة في السودان، ولكن التزامنا تجاه الشعب السوداني وتجاه تحقيق المستقبل الذي يصبون إليه لا ينتهي.

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily